جامعة البليدة 2 لونيسي علي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

السنة الجامعية 2021-2022

محاضرات مقياس الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا واسيا(2) السنة ثالثة تاريخ عام
أستاذ المقياس: د.بوسليماني عبد الرحمن

أهداف المقياس:

1. الاطلاع على أهم أحداث تاريخ اسيا الحديث والمعاصر.
2. التعريف بظاهرة التوسع الاستعماري الغربي في آسيا .
3. شرح التنافس الاستعماري في قارة آسيا وحركات التحرر فيها ومدى ما حققته كثير منها من تقدم في كافة المجالات الحضارية ومن ذلك مثلا الهند الصينية وشبه القارة الهندية خاصة إسهامها في العلاقات العربية الدولية.

المحور الثاني: الاستعمـــــار وحركات التحرر في آسيا ما بين القرنين 16-20م.

1- التوسع الاستعماري الأوروبي في آسيا:

يعود التوسع الاستعماري الامبريالي الغربي في آسيا، على غرار إفريقيا، إلى ظاهرة الكشوف الجغرافية التي قادها البرتغاليون وجيرانهم الإسبان في شبه الجزيرة الأيبيرية مع نهاية القرن الخامس عشر، وكانت الدوافع الأساسية وراء هذه الحملات هي كسر احتكارات المسلمين لطرق التجارة إلى آسيا والصين.

وكان البرتغاليون أول دولة بحرية أوربية وصولاً إلى آسيا، وعلى الرغم من أن محاولات الوصول قد بدأت في العقد الأول من القرن الخامس عشر – بدأها هنرى الملاح(1394-1460)، إلا أن السيطرة الفعلية لم تتم إلا في أواخر القرن الخامس عشر، عندما تمكن فاسكو دو جاما من مواصلة السير شرق رأس الرجاء الصالح حتى وصل إلى الهند في ماي 1498. وبذلك وضع حجر الأساس للاستعمار البرتغالي في آسيا، والذي سبق باقي الدول الأوربية بأكثر من مائة عام. وكان متوقعاً أن يصطدم دو جاما بالأنظمة السياسية المحلية على ساحل الهند الغربي "الملبار"، خصوصاً بعد أن وصلت إلى أسماع أقوى هذه الأنظمة "الزاموريين" قبل وصول سفنه إلى الشواطئ الهندية، عن طريق التجار العرب، أخباراً عن ما يسببه وصول البرتغاليين من تحد لسلطانهم وما قاموا به من أعمال تخريبية وهمجية في شرق إفريقيا والخليج العربي.

وعلى ذلك، بات ضرورياً حتى يستفيد البرتغاليون من تجارة التوابل والبهارات، أن يقضوا على الوجود العربي الإسلامي في الهند وآسيا. وعليه، تم إرسال أسطول بحري، تحت قيادة بيدرو ألفاريز كبرال إلى قاليقوط، والذي هدد الزاموريين باستخدام القوة العسكرية، بالسماح للبرتغاليين بإنشاء مركز تجارى، والسماح لخمسة من الآباء الفرنسيسكان بممارسة النشاط التبشيري. وتم تأسيس أكبر قاعدة بحرية أوروبية في مدينة غوا GOA، حيث كان يقيم نائب الملك، وظلت سيطرتهم على التجارة الهندية بعد ذلك مدة تزيد على القرن ونصف، على الرغم من استمرار التحديات من تواصل المقاومات المحلية حتى سنة 1599.

تجدر الإشارة أن اسبانيا هي الأخرى خرجت إلى الكشف الجغرافي بعد الوحدة مباشرة ونالت — في تحكيم البابوية في معاهدة ثوردسيلاس 1493، النصف الغربي من العالم. خصوصا إذا ما علمنا أن البابا مارتن

(1431-1417) والبابا نيقولا (1452) كانا قد أصدرا في وقت سابق أوامرهما البابوية للحكام الأسبان والبرتغاليين بضرورة إيمانهم بعدم أحقية غير المسيحيين في التملّك، وأن حملاتهم ستخدم العالم المسيحي. وبعد أن تمكنت اسبانيا من اكتشاف أمريكا الوسطى والجنوبية، استطاع المستكشف والبحار فرناندو ماجلان أن يعبر المحيط الهادئ باتجاه الغرب واكتشاف مضيق ماجلان الذي سمي باسمه ويكتشف جزر الفلبين(التي حملت اسم الملك الاسباني) ويصل إلى جزر الهند الشرقية.

وهكذا خرجت اسبانيا والبرتغال من شبه الجزيرة الأيبيرية ليلتقيا وجه لوجه في الشرق الأقصى، وبالرغم من أن اليد العليا كانت لاسبانيا بحكم تفوقها العسكري والبشري، إلا أنها لم تكن تملك شيئا في العالم القديم سوى جزر الفلبين.

ومع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، بدأ المد يتّجه في غير صالح البرتغاليين في المحيط الهندي. وكان ظهور الهولنديين والبريطانيين وبعدهم الفرنسيين في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، قد بدأ يسهم في تقليص الهيمنة البرتغالية. تجدر الإشارة هنا أن البرتغال كانت قد طردت من هرمز سنة 1622، كما تعرضوا لهزائم عسكرية فيما بين 1640 و1650 كما أدت الغارات والملاحقة البريطانية والهولندية إلى إرهاق البحرية البرتغالية التي كانت قد خسرت معظم ممتلكاتها في جنوب شرق آسيا والهند والخليج العربي وشرق إفريقيا مع نهاية القرن السابع عشر.

وكان الهولنديون يشاركون منذ وقت طويل في التجارة الشرقية كوكلاء تجاريين، إلا أنه عندما اتحدت اسبانيا والبرتغال عام 1570، سعى الملك الاسباني إلى إبعاد الهولنديين الذين كانوا يكافحون منذ سنة 1566 لتحرّر من السيطرة الاسبانية. وبحلول القرن السادس عشر، كانت السفن الهولندية تتحدّى البرتغاليين في المحيط الهندي مصممة على البقاء فيه.

وكانت أول رحلة بحرية عسكرية منظمة قام بها الهولنديون باتجاه جزر الهند الشرقية(اندونيسيا الآن) تعود لعام 1596، بعد أن أسسوا شركة تجارية في أمستردام تحت تسمية فان فير VAN VERRE والتي ستتحول فيما بعد لشركة الهند الشرقية الهولندية تحت رئاسة القبطان كورنيليس هوتمان، ومع مرور الوقت وسعت نفوذها وفرضت سيطرتها على بعض الجزر، كما تمكنت من تأسيس مراكز تجارية وخاصة في خليج الملايو.

ونتيجة لرواج تجارتهم وتقدمها تأسست من حين لآخر جمعيات واتحادات تجارية للمتاجرة مع الأسواق المحلية، وفي مارس 1602، أصدر الملك الهولندي مرسوما لتأسيس شركة الهند الشرقية المتحدة للأراضي المنخفضة The United East India Company of the Netherlands ، بحيث تمكنت الشركة بمقتضاه حق احتكار التجارة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع أي معاملة سيئة يتعرض لها الهولنديون وكذلك حق عقد معاهدات مع حكام الشرق باسم الحكومة الهولندية، وبناء القلاع وتعيين الحكام والقضاة في المواقع التابعة وتطبيق القانون وتوفير النظام في مثل تلك المناطق.

وقد وجد الهولنديون في جزر الهند الشرقية المقومات الأساسية التي تلزمهم بالسيطرة عليها، فهي منطقة واسعة، تضم عدداً كبيراً من الجزر الخصبة للغاية. والتي تمتد بخط منحني يمتد من جزيرة سومطرة إلى الفلبين شرقا، وتعد أكثر المناطق الآسيوية جاذبية وأهمية في الشرق كله، ويتجلى في إنتاجها للتوابل والبهارات والصمغ والأخشاب ولمحاصيل الاستوائية.

ومن الناحية السياسية،كانت المنطقة مفككة تسودها أنظمة حكم هزيلة يحكمها سلاطين في حالة مستمرة من التنافس والحرب، مما هيأ الظروف المناسبة أمام الشركة لإنجاح محاولاتها للسيطرة وإخضاع المنطقة لحكمها. ومع مرور الوقت أصبحت الشركة تملك احتكارات رأسمالية كبيرة في الأرخبيل، ودخلت في اصطدامات مع السكان المحليين الذين رفضوا حكم الشركة، فتدخلت الحكومة الهولندية سنة 1799 وألغت حكم الشركة وألحقت الأرخبيل مباشرة بأمستردام.

وأحكمت الحكومة الهولندية بعد هذا التاريخ قبضتها على الأرخبيل ووسعت مناطق سيطرتها لتمتد على حوالي ثلاثة آلاف جزيرة، وطبقت حكومة أمستردام سياسة احتكارية امبريالية واسعة ولاسّيما في فترة الحاكم العام فون دان بوش (1830-1833) والمعروفة بنظام الزراعات الواسعة للمحاصيل النقدية، وقد وفرت هذه السياسة الاستغلالية التي كانت على حساب الأهالي أمولا كبيرة لخزينة الدولة، بحيث ألزم العمال المحليين على العمل (مقابل أجر زهيد) في المزارع العامة لمدة تقدر بخمس مجموع أيام العمل.

والجدير بالذكر أن الاستعمار الهولندي القائم على النهب والسلب والاستغلال الاقتصادي، لم يهتم–عكس الفرنسيين والانجليز والإسبان– بعمليات التبشير المسيحي والاستيطان، فتأثيره الاجتماعي والثقافي والديني على السكان المحليين كان محدود جدا.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت السياسة الاستعمارية الهولندية في التغير تدريجيا، فسمحت بدخول الاستثمارات الرأسمالية الأوروبية في الأرخبيل، ولاسّيما في مجال الزراعة والتعدين. وبالموازاة مع هذا، رافق تطور السياسة الاقتصادية الامبريالية تطور نظام الحكم، فطبقت حكومة أمستردام نظام الحكم الغير مباشر، باستثناء العاصمة باتافيا[1] مقر إقامة الحاكم العام. واستمر هذا النظام حتى عام 1922، حيث صدر دستور، عوض مصطلح مستعمرة جزر الهند الشرقية، بمصطلح الأراضي فيما وراء البحار.[2] وهو مصطلح استعماري امبريالي مثله مثل باقي المسميات الأخرى، هدفه إيجاد ميكانيزمات امبريالية جديدة لإحكام السيطرة والتحكم في الأرخبيل وقمع كل محاولات التحرر وتكثيف الاستغلال الاقتصادي،

[1]– تغير اسم العاصمة بعد الاستقلال من اسمها الهولندي باتافيا إلى الاسم الوطني جاكارتا.

[2]– تمكن الحزب الوطني الاندونيسي الذي أسسه الزعيم أحمد سوكارنو عام 1927، وبعد نضال كبير ضد الاستعمار الهولندي من استرجاع الاستقلال التام لاندونيسيا في 25 مارس 1947، وأصبح احمد سوكارنو هو أول رئيس لجمهورية اندونيسيا. راجع للمزيد من التفاصيل/ فايز صالح أبو جابر: مرجع سابق، ص–ص:188-191.

وليس الهدف منه، هو تطوير المستعمرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتوجيهها نحو الحكم الذاتي والاستقلال.

وفي المقابل، يعود التواجد البريطاني في آسيا إلى سنة 1600، مع تأسيس شركة الهند الشرقية[3] الانجليزية، The English East India Company حيث كان الانجليز يشنون غارات القرصنة على السفن الاسبانية والبرتغالية منذ سنة 1580، حين جعلت الوحدة بين القوتين الأيبيريتين من المصالح البريطانية في المحيط الهندي أهدافا مشروعة. وقبل نهاية القرن السادس عشر، كانت السفن الانجليزية قد دارت حول رأس الرجاء، وفي سنة 1591، وصلت إلى مياه شرق إفريقيا وتوقفت بجزيرة زنجبار قبل أن تواصل رحلتها باتجاه الهند.

ومع مرور الوقت، وسعت الشركة من احتكاراتها الرأسمالية في شبه الجزيرة الهندية وشرق آسيا، فأسست مراكز تجارية على السواحل الجنوبية والغربية للهند، كان لها دور كبير في استقرار الشركة ومصالح الإمبراطورية البريطانية بالمنطقة.

والجدير بالذكر أن الانجليز ساروا على خطى الهولنديين الذين كانوا قد سبقوهم في تأسيس التجارة الأوروبية الامبريالية في الأماكن التي قاموا فيها ولاسيما في جنوب شرق آسيا والسواحل الشمالية للمحيط الهندي. غير أن الانجليز تمكنوا، بفضل خبرتهم البحرية، من بناء أساطيل بحرية ليس لها مثيل والسيطرة على الطرق البحرية التجارية واحتكار تجارة الشرق القديم.

وكانت شركة الهند الشرقية، تبذل جهودها لإنشاء وكالات تجارية في الأسواق الأسيوية انطلاقا من مركزها بالهند، مرتكزة على الأسطول البحري الانجليزي الذي وفر لها الحماية العسكرية. كما وسعت مناطق حكمها في شبه الجزيرة الهندية وأسست مراكز تجارية كبرى. وكان يترأس الشركة مجلس إدارة تحت رئاسة حاكم عام، الذي كان يعتبر الممثل الأكبر لها يعين ببراءة من الملكة في لندن. ويقف وراء نشاطاتها التجارية والاستعمارية التوسعية البرلمان الانجليزي الذي وفر لها الغطاء القانوني والسياسي والمادي، واستمر هذا الوضع إلى غاية الثورة الكبرى عام 1857، حيث حلت الحكومة البريطانية الشركة، وألحقت المستعمرة مباشرة بها، وتسلمت زمام الحكم وقامت بإخضاع المناطق الشمالية للحكم الاستعماري الامبريالي، وعينت حاكما عاما في كلكتا التي ستصبح عاصمة للمستعمرة، لإدارة المستعمرة نيابة عن الملك الذي منح لقب نائب الملك.

[3]- مصطلح الهند Indies في هذه الفترة كان شائعا جد، وله أهمية جيوسايسية واقتصادية مهمة جدا في نصف الكرة الأرضية الشرقي والغربي. فكانت التسمية العامة لجزر الهند الشرقية The East Indiens تشمل جميع سواحل آسيا من هرمز غربا إلى الهند والصين شرقا، وجزر اندونيسيا وجزر بحر الصين والهند الصينية. أما مصطلح جزر الهند الغربية The West Indiens فيشمل أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية.

تجدر الإشارة أن الإمبراطورية البريطانية وبداية من القرن التاسع عشر، دخلت في صراع كبير مع الدول الاستعمارية الأوروبية ولاسّيما فرنسا وهولندا من اجل السيطرة على منطقة الهند الصينية والمضايق البحرية المحيطة بها. وعلى هذا الأساس، تمكنت من السيطرة على مضيق ملاكَا وملاَيَا(ماليزيا اليوم)[4] ومعظم شواطئ خليج النيبال شرق وغربا، كما دخلت في حرب مع ملك بورما، كان أولها ما بين 1824-1826، حيث أُجبر على إثرها الملك على توقيع معاهدات تجارية تسمح للمستثمرين الانجليز بالاستثمار في المملكة الغنية بمواردها الطبيعية. وأُرغم الملك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على قبول السيطرة الاستعمارية الانجليزية، بعد توسع النشاط التجاري الامبريالي للتجار الانجليز بالمنطقة[5]، فخضعت للحكم الاستعماري المباشر في لندن حتى عام 1897، حيث ضمتها إلى مستعمرة الهند، تخضع مباشرة إلى سلطة الحاكم العام الانجليزي (نائب الملك) بكلكتا.

وبدأت فرنسا نشاطها الاستعماري–التجاري في آسيا تقريبا مع بداية النشاط الانجليزي، عبر شركة الهند الشرقية الفرنسية، التي تأسست في فترة حكم الملك لويس الرابع عام 1601. وقد توجهت هذه الشركة إلى الهند بشكل خاص، فأسست مجموعة من القواعد التجارية على سواحل الهند شرقا وغربا وتوغلت منها إلى الداخل.

---

[4]–كانت البرتغال أقوى دولة أوروبية استعمارية تفرض سيطرتها على المقاطعتين عام 1498، بعد عدة حروب مع سلاطين الأرخبيل. وتزعم سلاطين أشن المسلمين مهمة الدفاع عن ملاكا وملايا، وبعد تراجع النشاط الاستعماري البرتغالي والاسباني، حل محلهم الهولنديين الذين تمكنوا من احتلال ملاكا عام 1641، بعد حصار دام عدة أشهر. واتخذ بعدها الهولنديون من العاصمة باتيفيا في غربي جزيرة جاوة، مركز لنشاطهم التجاري والاستعماري في جنوب شرق آسيا. وبالموازاة مع هذا، كانت مصالح البريطانيين الإستراتيجية والاقتصادية تتجاوز بكثير شبه القارة الهندية، وعلى هذا الأساس، أخذت شركتهم، شركة الهند الشرقية الانجليزية بالتوسع على حساب مناطق السيطرة الهولندية ولاسّيما المضايق المطلة على بحر الصين والمحيط الهادئ. فاستولى الانجليز بفضل تفوق أسطولهم البحري على مستعمرة سيلان(سيرلانكا اليوم) وجزر الهند الشرقية الهولندية، كما تمكن الأسطول البحري العسكري الانجليزي عام 1790 من السيطرة على مستعمرة ملاكا الهولندية، التي منحت إدارتها للشركة حتى انتهاء الحروب النابليونية عام 1815. ونظير الدعم الذي قدمه الهولنديين للانجليز وحلفائهم في حروبهم مع نابليون، اعترفت بريطانيا بسيادة هولندا على جزر الهند الشرقية(أندونسيا اليوم)، مقابل تعهدها واعترافها بالسلطة الانجليزية على مضيق ملاكا وجزيرة سنغافورة وجزيرة ملايا الغنية بالموارد المعدنية والطبيعية كالقصدير والمطاط وظلت هذه الجزر تحت الاستعمار الانجليزي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت اليابان من احتلالها في فيفري 1942، ولم يتوانى الاستعمار الياباني في اضطهاد السكان المحليين ولاسيما الأقلية الصينية التي كونت جيشا لمواجهة الاحتلال الياباني وأطلقت عليه تسمية جيش الشعب الماليزي المقاوم لليابان. وتمكن هذا الجيش بمساعدة الجيش الأمريكي من تحرير ملايا سنة 1945. وبعد انتهاء الحرب اعترفت بريطانيا بالأقلية الصينية ومنحتهم امتيازات واسعة على حساب السكان الأصليين اللذين تمردوا عن الإدارة الانجليزية وأعلنوا الثورة إذا لم تتراجع الحكومة البريطانية عن هذه لسياسة، وأسسوا حزبا قوميا عام 1951 أطلقوا عليه اسم حزب استقلال ملايا. وفي المقابل أسس الصينيون، اللذين تشجعوا معنويا كثيرا بوصول الشيوعيون إلى السلطة في الصين بقيادة ماوتسي تونغ، حزب صيني معتدل سمي ب جمعية الماليزيين الصينيين. وفي عام 1952 أصدرت الحكومة البريطانية قانون الجنسية الماليزية بطريقة ترضي الطرفين. وقادت هذه التطورات أخيرا الى تأسيس حزب تحالف وطني استرجع الاستقلال عام 1957. وفي المقابل ظلت مستعمرة سنغافورا خارج الفيدرالية، حتى منحت الاستقلال التام عام 1961.

[5]– تجدر الإشارة أن المستثمرين الانجليز توافدوا بشكل كبير على الاستثمار في سهول بورما الخصبة لإنتاج المحاصيل الاستوائية النقدية الموجهة للتصدير، كما استثمر بعض المزارعين الانجليز في إنتاج حشيش الأفيون التي وفرت لهم أرباحا كبيرة بعد أن عرفت رواجا كبيرا في الأسواق الصينية والآسيوية في القرن التاسع عشر. وعلى هذا الأساس، دخلت بريطانيا في حرب مع الصين عرفت في المصادر التاريخية باسم حرب الأفيون الأولى(1839–1842) والثانية ما بين عامي (1856–1858) وانتصرت فيهما بريطانيا، وتمكنت من إخضاع بعض المناطق الساحلية الصينية لحكمها الامبريالي. راجع للمزيد/ فايز صالح أبو جابر: مرجع سابق، دار البشير، عمان، 1990. ص–ص:52– 53..

لكن المنافسة والصراع الكبيرين مع انجلترا وبشكل أقل هولندا واسبانيا، أوقف الطموح الفرنسي بآسيا، وحرم شركة الهند الشرقية الفرنسية من السيطرة على مناطق إستراتيجية مهمة لمصالح الإمبراطورية الفرنسية بالعالم القديم.[6] وبسبب ضعف أسطولها البحري، فقد ضاعت منها مناطق إستراتيجية مهمّة ولاسّيما الهند التي كانت تتطلع إليها الإمبراطورية الفرنسية منذ تواجدها بالشرق.

وبعد انتهاء الحروب النابليونية وما تبعها من تسويات أوروبية ومنها عودة النظام الملكي القديم إلى السلطة، تجدد النشاط الاستعماري الامبريالي الفرنسي، بداية من احتلال الجزائر في شمال إفريقيا عام 1830 وعودة الاهتمام بآسيا ولاسّيما الممالك القديمة التي لا تزال مستقلة. وأهمها الفيتنام التي كان يتواجد بها عدد كبير من المبشرين الكاثوليك، بحيث كان هؤلاء هم الطليعة للامبريالية الفرنسية بالمنطقة. وتحت ذريعة اضطهاد رجال الدين الكاثوليك من طرف الملك الفيتنامي ثودك، أرسل الإمبراطور نابليون الثالث أسطولا بحريا عام 1856 إلى خليج هوي، حيث أحتل المدينة وأرغم الملك على الفرار نحو مدينة هانوي شمالا.

وفي عام 1863، توسع الفرنسيين باتجاه أراضي كمبوديا المستقلة واحتلوها، ووقعوا معاهدة حماية مع ملكها نورودوم. وبالرغم من وصول المساعدات العسكرية التي طلبها الملك الفيتنامي من إمبراطور الصين، إلا أن الفرنسيين استطاعوا التوجه شمالاً وإخضاع مدينة هانوي لحكمهم وإجبار الملك على الاستسلام. وفي نفس الوقت، أعلنوا الحرب على الصين فيما بين عامي 1882-1885، انتقاما من المساعدات التي قدمتها للفيتناميين، وانتصروا فيها وأرغموا الإمبراطور على إمضاء معاهدة تين سين التي اعترف فيها بسيادة فرنسا على أراضي الفيتنام وكمبوديا.

وبالموازاة مع هذا، واصلت فرنسا توسعها بالمنطقة واحتلت مملكة اللاووس عام 1893، حين وصل جيشها إلى ضفاف نهر ميكنج، وبعد ذلك بثلاث سنوات تم التوقيع على اتفاق بين فرنسا وبريطانيا، تعترف فيه الدولتان بالسلطة الاستعمارية القائمة قبل تاريخ توقيع الاتفاقية، مع إبقاء ما تبقى من أراضي سلطة مملكة تايلاند مستقلة وكدولة فاصلة بين المستعمرات الفرنسية شرقا والمستعمرات الانجليزية غربا.

تجدر الإشارة أن فرنسا وبريطانيا وقعتا اتفاقا عام 1896، اعترفتا فيه باستقلال إقليم سيام[7]، مقابل أن يتعهد فيه ملك سيام بأن لا يمنح أي امتياز في أراضيه لسلطة أوروبية أجنبية من دون موافقتهما. ولكن فرنسا وبريطانيا لم تحترما هذه المعاهدة، فضمت فرنسا بعضا من أراضي سيام لمستعمرتها اللاووس مع نهاية

---

[6]- نشطت تجارة فرنسا مع هذه المستعمرات نشاطا كبيرا في القرن السابع عشر بفضل شركة الهند الشرقية الفرنسية. ولكن المنافسة والصراع مع بريطانيا سلب فرنسا كثيرا من تلك التجارة أولا، ثم كثيرا من تلك المستعمرات نفسها ثانيا، فخسرت الحرب مع بريطانيا بسبب ضعف أسطولها البحري العسكري ولاسّيما بعد حرب السبع سنوات التي انتهت في عام 1763، حيث فقدت فيها فرنسا مناطق إستراتيجية كثيرة في العالم القديم. راجع للمزيد من التفاصيل: جمال حمدان: مرجع سابق، ص-ص:71-72.

[7]- غيرت اسمها لاحقا إلى مملكة تايلاند.

عام 1907، لتتجمع هذه المستعمرات الثلاث حتى عام 1954 تحت تسمية الهند الصينية الفرنسية. أما بريطانيا فقد استولت على منطقة كيدة وضمتها لمستعمرتها ملايا[8] في جنوب شرق آسيا.

2- حركات التحرر واسترجاع السيادة الوطنية في آسيا

أ-العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على تبلور الفكر الوطني التحرري في آسيا:

خضعت القارة الأسيوية كمثيلتها إفريقيا لسيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية بداية من القرن السادس عشر، ومع نهاية القرن التاسع عشر كان الاستعمار قد أتم سيطرته الفعلية على حوالي 80% من قارة آسيا. وقد اتبع في سيطرته هذه نفس الأساليب والإيديولوجية التي اتبعها في سيطرته على إفريقيا. فقد كانت هذه السيطرة في نظر الكثير من السياسيين والامبرياليين الأوروبيين مبدأ لا يقبل النقاش، بصفته مطلبا من مطالب المجتمع الإنساني ومطمحا للأجيال الصاعدة في الهجرة نحو أفاق بعيدة.

ومن ناحية أخرى فهو ضرورة اقتصادية لاستغلال المواد الأولية في آسيا ا واستثمار خيراتها ما دامت شعوبها قاصرة عن استغلالها بنفسها، ثم إن هذه الخيرات في المفهوم الاستعماري ليست ملكا للشعوب الأسيوية وحدها, بل هي ملك للإنسانية كلها. ومن دعائم هذه الإيديولوجية سيادة الاعتقاد في الأوساط الاستعمارية خلال الفترة الفاصلة بين الحربين في كون الفكرة الوطنية لدى شعوب المستعمرات التي انتقلت من الحالة القبلية التي كانت فيها إلى الوضع الاستعماري الحالي, لا تزال بعيدة عن تصوراتها, وان اهتماماتها تنحصر في المطالبة بتوفير الأمن لها، وتحسين ظروف عيشها، وإدارتها إدارة جيدة.

أما ما قد يلاحظ من نشاط لجماعات غاضبة أو لعناصر مستاءة من الاستعمار فهي مجرد حركات فردية معزولة غير مسؤولة، لا تعبر عن المطامح الشعبية. ومن بين هذه الدعائم أيضا دعوى ارتباط الأمن والنظام في المستعمرات بحضور الدول الاستعمارية، إذ بدونها قد تنتشر فيها الفوضى وتعم الاضطرابات, وقد يتسبب قلة وعيها السياسي وضعف مستواها الاقتصادي والاجتماعي في تفكك أجهزة الدولة, وقد تؤدي انقساماتها الطائفية وخلافاتها المذهبية وتباياتها العرقية إلى حرب أهلية. فالأفضل لها ولحركاتها السياسية المبتدئة إذن, أن تصبر على التعلم الذي قد تطول مدته إلى مالا نهاية وان تكتفي بالولوج إلى المجالس الاستشارية المحلية وان توكل تسيير شؤونها الهامة إلى العناصر الأوروبية الاستعمارية المتوفرة على الأهلية والكفاءة والمعدة خصيصا لهذه المهمة.

غير أن البلدان المستعمَرة, قد أدركت من خلال تجربتها الطويلة مع الاستعمار بأن إيديولوجية هذا الأخير لا تقوم إلا على المغالطة والتضليل، وان السياسة الاستعمارية مهما اختلفت ألوانها وطرائقها من دولة استعمارية إلى أخرى فهدفها الرامي إلى إبقاء شعوب المستعمرات خارج دائرة التطور الحضاري, وأن من حقها بعدما تبين لها كل هذا، بفضل ما بلغه وعيها القومي من النمو والاتساع وأن تطالب بتولي شؤونها بنفسها وبالطريقة التي تتلاءم مع مصالحها وأن تنادي بوضع حد للسياسة الاستعمارية. وعلى هذا الأساس نجد أن العوامل الداخلية والخارجية

---

[8]- تمكنت بريطانيا بعد انتهاء الحروب النابليونية من السيطرة على المستعمرات الهولندية في جنوب شرق آسيا، وبينما أعادت مستعمرة الهند الشرقية لهولندا، فإنها احتفظت بمستعمرات مضيق ملاكا بموجب اتفاق مع هذه الأخيرة سنة 1824.

التي تأثرت بها الحركات الوطنية التحررية في إفريقيا هي نفسها التي تأثرت بها الحركات الوطنية التحررية في آسيا، غير أن الحركات التحررية الوطنية في آسيا تميزت وتأثرت ببعض العوامل والإيديولوجيات لم تتأثر بها إفريقيا، وهذا بحسب الموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والرصيد التاريخي لبعض المناطق في آسيا، ونذكر على سبيل المثال:

1. انتصار اليابان في عام 1904- 1905 في حربها ضد روسيا القيصرية، والذي ترك أعظم الأثر في نفس جميع سكان القارة الأسيوية لتخليصه لهم نفسيا من عقدة تفوق الرجل الأبيض وتحريره إياهم من فكرة عدم القدرة على تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة.
2. ظهور فكرة التضامن الأسيوي التي ستتطور فيما بعد إلى فكرة التضامن الأفرو-أسيوي الأوسع[9]، وقد استجابت الشعوب الأسيوية لفكرة "آسيا للآسيويين" التي نادت بها اليابان التي أصبحت محطة للأنظار ومثارا للإعجاب بفضل ما بلغته من القوة الحربية وما أحرزت عليه من التقدم التقني والتطور الاقتصادي، مكنتها من أن تتساوى بالدول الأوروبية وتكون لها ندا, وكان أول مؤتمر "لوحدة الشعوب الأسيوية" أو ما يمكن تسميته "بالاسيانيانية" قد انعقد بنقازاكي Nagasaki سنة 1926، حضره ممثلون عن ماليزيا وكوريا وأفغانستان والفلبين والصين والهند، وأسفر عن تأسيس "جامعة الشعوب الأسيوية". وبالرغم من المشاكل التي تعرضت لها بسبب السياسة اليابانية الهادفة إلى استغلال هذه الجامعة لمنافسة الدول الأوروبية وبسط هيمنتها على القارة فإنها استمرت على يد الهند التي بدأت في سنة 1928 تتصل بشعوب الشرق الواقعة بين الصين وإيران بغية تأسيس اتحاد لها. ولم يكتب ممثلي هذه الشعوب أن تجتمع في نيودلهي إلا في 23 مارس 1947، أي قبل نيل الهند لاستقلالها بأشهر قليلة، وحضر هذا المؤتمر ممثلين عن جميع الدول الأسيوية، ووجدت مختلف الحركات الوطنية في الهند بعد حصولها على استقلالها سندا ونصيرا، وقد أطلق على هذا المؤتمر اسم مؤتمر العلاقات الأسيوية Conférence des relations Asiatiques.
3. الحرب العالمية الأولى(1914-1918) ودورها الكبير في دعم الحركات الوطنية في أسيا، حيث أنها أطلعت المشاركين فيها من سكان المستعمرات الأسيوية كمحاربين في جبهات القتال أو كعمال في المصانع على الواقع الأوروبي وعلى حقيقة الحرب التي خاضها الأوروبيين بين أنفسهم الذين يدعون حمايتهم للمبادئ الإنسانية، ومن حيث أنها منحتهم الفرصة لأن ينادوا بتطبيق مبادئ الديمقراطية والحرية التي دافعوا عنها بجانب الفرنسيين والانجليز على شعوبهم. وكان أهم شيء أثرا من الحرب على الشعوب الآسيوية تصريح ولسون بتاريخ جانفي 1918 المتضمن لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك مواقفه المعارضة للاستعمار.
4. الثورة الشيوعية تعتبر هي الأخرى عاملا من العوامل المشجعة للحركات الاستقلالية والمناهضة للاستعمار في كل من أفغانستان واندونيسيا والهند والصين والهند الصينية, وعن مدى الأثر الذي تركته الحركة الشيوعية في الحركات الوطنية الآسيوية يقول هوشي منه رئيس جمهورية فيتنام الديمقراطية(إن انتصار ثورة أكتوبر ليكتسي أهمية رئيسية في المصير التاريخي لشعوب الشرق بإيقاظه للشعوب الآسيوية المضطهدة ورسمه لطريق التحرير

[9] -بدأ هذا التضامن عام 1955 تاريخ انعقاد مؤتمر باندونغ في اندونيسيا، الذي حظرته كل الدول الأسيوية والدول الإفريقية المستقلة وممثلين عن حركات التحرر في إفريقيا.

لشعوب المستعمرات الخاصة, وكذلك بإرشاده لها للنموذج في التحرير الحقيقي). وعن ثورة أكتوبر يقول الديمقراطي الثوري سين يات سين SUN YAT SUN بأنها كانت للإنسانية أملها الكبير, معبرا بذلك عن نفس الانطباع الذي كان لدى السفير الأفغاني عندما أعرب عن أمله أمام لينين في أن تعمل الثورة الشيوعية على مساعدة الشرق كله للتخلص من الامبريالية الغربية. كما أقر الحزب الشيوعي الهندي في مؤتمره بتاريخ السابع من أفريل 1967 بأن الثورة البلشفية في بداية العشرينات من القرن الحالي كان لها الفضل في توجيه الحركتين العمالية والنقابية إلى الصراع الطبقي النشيط ونحو الكفاح من أجل الاستقلال حيث كان دورها فيه أساسيا.

والى جانب هذه العوامل الأساسية التي تأثرت بها الحركات الوطنية التحررية الآسيوية هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن هذه العوامل نذكر منها: شعور الشعوب الآسيوية بالاضطهاد والاستغلال والضيق الاقتصادي الواقع عليهم نتيجة احتكار الاستعمار للموارد الاقتصادية وممارسة سياسة الإرهاق ضدهم بحيث تحولت الأغلبية العددية (حوالي 700 مليون) إلى أقلية سوسيولوجية، اقتصر دورها على الإنتاج دون الاستفادة منه, تمثل 62.9% من سكان العالم وتنتشر على 77.2% من مساحته ولكنها تخضع لأقلية عددية أوروبية تبلغ مائتي مليون أوروبي. فخلال قرن من الاحتلال البريطاني لبورما المتميز بالاستثمار الواسع لإمكانياتها الفلاحية والمعدنية والغابية وبالاستغلال الكبير لشبكات الطرق والقنوات والسكك الحديدية فيها، لم يعد هذا التطور بالنفع سوى على التجار والموظفين الأجانب. أما أغلبية السكان فقد كان حظهم منه الفقر المدقع بعد أن وجدوا أنفسهم في نهاية الأمر مجردين من أراضيهم وعمالا موسميين أو أجراء بالأجر الزهيد, غرباء وعلى هامش حضارة أوروبية أخلت بتوازنهم الاجتماعي وبمقومات حياتهم السابقة.

وقد يضاف إلى هذه العوامل أحداث الحرب العالمية الثانية(1939-1945) ونتائجها، والمتمثلة في تصريح الأطلنطي عام 1941[10]، واحتلال اليابان للمستعمرات الأوروبية في آسيا وميثاق سان فرانسيسكو الناص على إنهاء الاستعمار وأخيرا ضعف الدول الاستعمارية نفسها. ويتجلى مظهر سقوط أوروبا في جنوب شرق آسيا أكثر من أي مكان آخر، ذلك أن السرعة والسهولة اللتين اجتاحت بهما اليابان بلدان الهند الصينية وماليزيا واندونيسيا وإنهائها لسلطة الأوروبيين ونفوذهم قد كشفتا للسكان عن مدى ضعف أسيادهم الأوروبيين، وبالتالي أصبحت الدول الاستعمارية مجردة من هيبتها السابقة في نظر الشعوب المستعمرة وفاقدة لقوتها التي لا تقهر، لقد أقنعها اليابان بان الغرب لم يعد محتكرا للتقدم التقني والعلمي وللقوة العسكرية بمفرده، وانتهت بذلك نهائيا خرافة تفوق الجنس الأبيض على غيره بعد أن ظلت مسيطرة إلى هذا الوقت على ذهنية الإنسان الأصفر.

لقد استمدت الحركات الوطنية الآسيوية من هذا العامل النفسي طاقة هائلة مكنتها من الانتصار, وعمل اليابان أثناء احتلاله القصير لجنوب شرق أسيا على الاستعانة بالأهالي الذين استقبلوه في الأول استقبال الفاتح المنقذ، في تسيير شؤون البلاد، وقلدوا النخبة مناصب سياسية وإدارية سامية كانت مقصورة من قبل على الأوروبيين فعملت هذه الأخيرة على استغلال وضعها الجديد في العمل في صالح القضايا الوطنية.

[10]– ميثاق الأطلسي الصادر في 14 أوت 1941/ ميثاق الأمم المتحدة 1945.

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة كساحة للصراع بين التيارين الاستعماري والتحرري عاملا آخر جديدا، كان له الدور الفعّال في إنهاء الاستعمار، وبالفعل فقد نص ميثاقها المنبثق عن مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 بخصوص المشاكل الاستعمارية، في فصوله الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر على ضرورة تصفية الاستعمار.[11] وقد استندت الهيئة الدولية في تحقيق سياستها المعارضة للاستعمار إلى المبادئ التي أنشئت من أجلها والتي من بينها العمل على أن تتساوى مختلف شعوب العالم في الحقوق وعلى أن تنال حقها في تقرير مصائرها بنفسها، وإذا كان هذا يدل على عزم الأمم المتحدة على وضع حد للاستعمار وإنهائه، مما يعزز ثقة حركات التحرر الوطني في العالم فيها، فهي من جهة أخرى تشكل بادرة أمل مشجعة لدول آسيا بالخصوص للتخلص من الاستعمار الامبريالي، وهذا ما يفسر عناية حركات التحرير فيها بشكل أكثر بموضوع عرض قضاياها على الهيئة الأممية في مطلع الخمسينات.

1- تحرير شبه القارة الهندية:

أ- الحركة الوطنية في الهند (1885-1947) أنموذجا:

سبقت الإشارة سابقا من هذه الدراسة أن التوسع الاستعماري البريطاني في الهند كان سنة 1600 تاريخ تأسيس شركة الهند الشرقية الانجليزية English east India company، وان كان تاريخ وصول أول سفينة بريطانية إلى الهند يعود إلى عام 1580. وقد عملت هذه الشركة على مزاحمة شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية الفرنسية في مياه المحيط الهندي، وبسط الاستعمار البريطاني في الهند، وأخذت هذه الشركة في احتكار تجارة الشرق مع موانئ بريطانيا وأوروبا الغربية عن طريق رأس الرجاء الصالح منذ أوائل القرن السابع عشر .

والجدير بالذكر أن شركة الهند الشرقية الانجليزية استمرت في تسيير وإدارة مستعمرة الهند إلى غاية عام 1858، بعد أن شهدت الهند ثورات كبرى في مناطق عدة ضد الشركة بسبب الاستغلال البشع والاضطهاد الذي تعرض له الرؤساء والزعماء المحليين والجماهير الشعبية[12]، وترجع الأسباب الحقيقة التي أدت إلى قيام الثورة إلى التغيّرات الأساسية التي أدخلتها إدارة الشركة على النظم القبلية والعادات التقليدية الموروثة، والى الطرق التعسفية البالغة القسوة التي تعرضوا لها على أيدي بعض الموظفين الاستعماريين ووكلائهم أثناء جمع الضرائب، وتجنيد اليد العاملة.

واستغل الحاكم العام للشركة تشارلز كيننغ Charles Canning (1856-1862) ، الذي حدثت في فترة حكمه الثورة، الصلاحيات الواسعة التي مُنحت له في إدارة المستعمرة، في زيادة الضرائب والاستغلال الاقتصادي، وتهديد السلاطين المحليين بتجريدهم من صلاحياتهم ومصادرة أملاكهم وامتيازاتهم وحرمانم من الاستقلال الذاتي الذي منح لهم سابقا في إطار الحلف التعاوني.

---

[11]- ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان 1945.

[12]- بلغ آخر إحصاء لسكان الهند في الفترة الاستعمارية عام 1931، بما فيهم سكان بورما: 353 مليون نسمة، يتكلمون حوالي 225 لغة ولهجة.

وكانت إنجلترا منذ تأسيس شركتها الامبريالية تناصر الحكام المستقلين وتدعمهم، كما قامت بإنشاء الطبقة الإقطاعية بدعمها للنظام الإقطاعي في البلاد، ولاسيما في فترة الحاكم العام ولزلي(1798-1805). وفي نهاية القرن الثامن عشر، تبنت سياسة التجنيد، مستغلة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للهنود، فجندت عشرات الآلاف من الشباب الهنود من الإمارات التابعة لنفوذها والمتعاونة معها، ودربتهم على استخدام الأسلحة النارية الحديثة، لتصبح مع مرور الوقت الفرق الهندية العسكرية التي كانت تحت قيادة ضباط إنجليز، الركيزة الأساسية لقوة الشركة في توسعاتها الخارجية وفي قمع التمرّدات الداخلية. وجدير بالذكر أن الجنود الهنود استمروا في خدمة الإمبراطورية البريطانية، وكانوا عصب الجيش الانجليزي في كل مناطق العالم، ويستمر هذا المخزون البشري للجيش الانجليزي إلى غاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، حيث كان لهم الفضل في انتصار الحلفاء في جبهات القتال ولاسيما في جنوب شرق آسيا.

ولم تقتصر استفزازات الانجليز على المجال الاقتصادي والسياسي فحسب بل حتى في المجال السوسيو-ثقافي، حيث عملت على إثارة الرجعية الدينية ولاسيما بين أكثر الأديان انتشارا في البلاد، الهندوكية والإسلام[13]. فجعلتهما أكثر تطرفا. كما كان الموظفون الاستعماريون يستهزؤون بالمعتقدات المحلية والقيم الاجتماعية للمجتمع الهندي، ويرون فيها كل صفات التخلف والجهل. وتزامن هذا مع تشجيع التنصير ونشر الديانة المسيحية، مستغلين في ذلك انتشار الفقر المدقع بين السكان.

تجدر الإشارة أنه كان هناك دور كبير لعلماء الدين الإسلامي في الأقاليم الإسلامية(كشمير، باكستان، بنغلاديش) في مواجهة حملات التنصير والاستغلال والنهب الاقتصادي الامبريالي الانجليزي، ويعتبر الشاه ولي الله الدهلوي(1702-1762) وأبنائه من بعده، من هؤلاء العلماء الذين واجهوا السياسة الانجليزية الاستعمارية، ودعا المسلمين إلى التمسك بدينهم وعدم التجاوب مع دعوات الإرساليات التبشيرية ، وبل ودعا أحد أبنائه إلى إعلان الجهاد ضد سياسة الشركة الامبريالية، التي عملت، بالتواطؤ مع الأمراء والحكام الهندوس، على إضعاف مكانة المسلمين الاقتصادية والسياسية.

وباختصار، ساهمت عدة عوامل في إثارة غضب السكان على السياسة الامبريالية للانجليز، انتهت بثورة شاملة مع أوائل عام 1857. وكانت الهند قد شهدت قبل هذا التاريخ عدة تمردات أهمها التمرد الذي قاده أمير خان Amir Khan وجيتو Ghitu في راجيوتانا بوسط الهند، وقد انظم إليهم الآلاف من الهنود المضطهدين ومن جميع فئات المجتمع الهندي، وكانت هجماتهم تعتمد على حرب العصابات، كما كانت مخازن الأسلحة

---

[13]- يتواجد في الهند الكثير من المعتقدات والممارسات الدينية، وينقسم السكان من حيث أهم الأديان حسب إحصاء عام 1931، كالتالي:

- 239 مليون هندوكي(الديانة الهندوسية).
- 77 مليون مسلم.
- 13 مليون بوذي(معظمهم في بورما والمناطق القريبة من حدودها)
- 4.5 مليون سيخ.
- 4.5 مليون مسيحي
- مليون وربع المليون يتبعون الديانة الجاينية الهندية القديمة.

ووسائل النقل الإستراتيجية للشركة أهدافا عسكرية للثوار. وشهد إقليم البنجاب هو الآخر عدة ثورات قادها السيخ والأفغان ، وكان انتصار مول راج على القوات الانجليزية في لاهور حدثا مهما في هذه الفترة.

أما التمرّد الذي أطاح بحكم الشركة، فقد انطلقت شرارته من ثكنات ميروت Meerut في إقليم دهلي(يسميها الانجليز دلهي)، بعد أن تمرد مجموعة من الجنود المسلمين والهندوس على الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها، بالإضافة إلى الاستفزازات المتكررة من الضباط الانجليز. وسرعان ما انتشر العصيان المدني الذي تحول إلى نشاط مسلح وثورة وطنية، انظم إليها عامة الشعب، حيث تمكن الثوار في الأسابيع الأولى من الثورة السيطرة على دهلي وأقاليم الهند الشمالية والوسطى وقتل ممثلي الشركة الامبريالية والموالين لهم. ولكن بعد وصول الأساطيل البحرية المكونة من الجنود الأوروبيين إلى مياه الهند، واستخدام الأسلحة الحديثة والمدفعية الثقيلة، بالإضافة إلى الاستفادة من التناقض العقائدي الديني الموجود في البلاد، تمكن الانجليز من تحقيق انتصارات وسحق الثورة بوحشية عن طريق الذابح والإبادة الجماعية والقضاء على الزعماء الذين نظموها وقادوها، ولاسيما الحكام المسلمين في الشمال.

وعلى الرغم من أن الثورة بشكل عام، فشلت في تحقيق أهدافها كاملة وهو إنهاء النظام الاستعماري وطرد الانجليز، إلا أنه كانت لها نتائج مهمّة في تاريخ الهند الحديث والمعاصر، وذلك بإرغام حكومة لندن على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية على النظام الاستعماري. وكان أهم هذه الإصلاحات هو إنهاء حكم الشركة وإصدار دستور خاص بالهند عام 1858، وإنشاء وزارة استعمارية في لندن خاصة بالهند. وفي نوفمبر من العام نفسه، أصدرت الملكة البريطانية مرسوما ملكيا، أصبحت الهند بموجبه ضمن ممتلكات التاج، والملكة هي إمبراطورة الهند[14]، وأصبح الحاكم العام الانجليزي في كلكتا، نائب الملك.

وعلى الرغم من تضمن هذا المرسوم عدم التمييز بين الرعايا الهنود مع احترام عاداتهم ومعتقداتهم الدينية، والعمل على تقدمهم ورقيهم الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن الواقع كان عكس ذلك، حيث استمر النظام الاستعماري في العمل على الطائفية وتغذية الرجعية الدينية لكل فئة من فئات المجتمع الهندي. وانحازت في نفس الوقت للطائفة الهندوسية على باقي الفئات الأخرى، ومنحتهم امتيازات اقتصادية وثبتتهم في المناصب الإدارية العليا في البلاد.

تجدر الإشارة هنا أن الهند تحوّلت في هذه الفترة إلى أهم قاعدة عسكرية وتجارية ترتكز عليها بريطانيا العظمى في عملياتها التوسعية الاستعمارية الامبريالية في آسيا وإفريقيا. وقد زادت هذه الأهمية بالنسبة لمصالح بريطانيا الاقتصادية والإستراتيجية بعد فتح قناة السويس وتحوّل التجارة الدولية إلى البحر الأحمر وشرق إفريقيا.

وقسمت البلاد وفق الدستور الجديد إلى ولايات ومقاطعات كانت خاضعة لحكام هنود موالين للإدارة الاستعمارية، وكانت هذه الولايات تمثل ثلث الهند، أما الثلثان الآخران فقد كانا تحت حكم البريطانيين المباشر، وكان جميع حكام الأقاليم والموظفين الكبار من الانجليز.

[14]– لم تحمل الملكة هذا اللقب إلى غاية عام 1877.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الهند كانت أعظم ممتلكات التاج البريطاني تجارة وسكانا وثروة، ولهذا أطلق عليها تسمية جوهرة المستعمرات البريطانية. وكانت بداية العمل الوطني في البلاد على يد نخبة تعتز بانتمائها لحضارة قديمة راقية ومتأثرة في ذات الوقت بالحضارة الغربية الأوروبية.

وساهمت في تأسيس أول تنظيم سياسي في البلاد عام 1885 تحت اسم حزب المؤتمر الهندي الوطني National Indian Congress ، ومع مطلع القرن العشرين تطلعت هذه النخبة إلى الظفر بالبلاد بالحكم الذاتي، وأخذت سياستها تتبلور تدريجيا وتتحدد أكثر منذ تطبيق بعض الإصلاحات المعروفة بإصلاحات مورليه–مينتو Morley-Minto Reforms in India[15] في سنة 1909 والمتمثلة في إقامة أول مجلس تشريعي واستشاري في البلاد، ينتخب فيه الهنود أعضاء يمثلونهم في المجالس.

وانقسمت الحركة الوطنية في الهنـــد مع بداية القرن العشرين إلى اتجاهين رئيسيين: الأول، غربي ليبرالي، والثاني شرقي–شيوعي ثوري. فالأول كان يهدف إلى أن تصبح الهند مستعمرة بريطانية تتمتع باستقلال ذاتي كالذي آلت إليه مستعمرات استراليا وكندا ونيوزلندا، ومن أبرز زعماء هذا التيار كريشنا جوخال Gokhale Krishna الذي انتخب رئيسا لحزب المؤتمر الهندي الوطني عام 1905.[16]

أما الاتجاه الثاني فقد كان يؤمن بالهند كأمة آسيوية قادرة على تولي شؤونها بنفسها دون الاعتماد على الغرب أو الذوبان في الحضارة الغربية، ومن بين زعماء هذا التيار بال غنغدار تيلاك Bal Gengadhar Tilak الذي نظم مقاومة عنيفة ضد الحكم الاستعماري البريطاني، ودعا في عام 1905 إلى مقاطعة البضائع البريطانية والإضراب عن العمل، وسرعان ما اجتاحت حركته الاحتجاجية معظم أقاليم الهند. وفي عام 1907، اقترح برنامجا للمقاومة على الحزب في مؤتمره السنوي بولاية سورات، وكان هذا البرنامج يستهدف الاستقلال التام (أسو راج Swarajya)، الذي يمر عبر الاحتجاج والعصيان المدني وفي نفس الوقت يهيئ الشعب الهندي على تنظيم نفسه والاستعداد للتضحية من أجل هويته وثوابته الوطنية، ودعا إلى رفض الإصلاحـــــات البريطانية الجزئية التي تنوي حكومة لندن تطبيقها. وحاول إقنـــــتاع الحزب باعتماد برنامجه المتشدد، ولكنه اصطدم برفض التيار الليبرالي الذي يتزعمه جوخال وبعض العناصر المعتدلة، فانشق عن الحزب، واتهمته السلطات الاستعمارية بالتحريض على العنف، ورحلته إلى ميـــانمار التي قضى فيها عقوبة السجن.

وباندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، حاول أعضاء الحزب الاستفادة من هذه الأوضاع وتوحيد إستراتيجيته النضالية ووضع برنامج سياسي توافقي شامل لكل تياراته، فعقدوا معاهدة لوك نوو LUKNOW لوضع حد للفرقة الطائفية التي كانت تغذيها بريطانيا ولاسّيما بين الهندوس والمسلمين وتوحيد مطالبهم في الحكم الذاتي وترقية الهند سياسيا، من اجل الوصول إلى الهدف النهائي وهو الاستقلال التام عن بريطانيا. لكن الحكومة البريطانية اكتفت عقب الحرب بمنح القانون الدستوري لسنة 1919 الذي وسع بعض الشيء سلطات المجالس

---

[15]–اللورد جون مورليه كان حاكما عاما للهند ما بين عامي 1905–1910 أما اللورد مينتو فقد كان وزيرا للهند في الحكومة البريطانية.

[16]– شهد عام 1905 ذروة النشاط السياسي لجوخال، حيث تم انتخابه رئيسا لحزب المؤتمر الهندي الوطني، وأسس في نفس السنة جمعية وطنية هدفها الترويج للأفكار الليبرالية والرأسمالية في البلاد، وأرسله المؤتمر الهندي مع نهاية ذلك العام إلى لندن لشرح مطالب الحزب أمام مجلس العموم البريطاني. كما زار بريطانيا مرة ثانية عام 1908 لمناقشة مشروع الإصلاحات الدستورية(إصلاحات مورليه–مينتو) التي تنوي الحكومة البريطانية تطبيقها في الهند.

التشريعية والتنفيذية في الولايات البالغ عددها 20 ولاية، وأعطى لهذه الأخيرة بعض الحرية الإدارية في القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والزراعة، وقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى تطبيق هذه الإصلاحات البعيدة في الواقع عن الحكم الذاتي طبقا لتقرير سنة 1917 المعروف بتقرير مونتاقو- شالم فورد Report Montagu-Chelmford الناص على ضرورة إشراك الهنود في جميع فروع الإدارة والعمل على خلق حكومة مسؤولة للسير بالتدرج نحو الحكم الذاتي في إطار الإمبراطورية البريطانية والناص في الأخير على إجراء تحقيق بعد عشر سنوات للنظر في هذه الإصلاحات.

كانت هذه الإصلاحات مخيّبة لأمال الحزب والشعب الهندي الذين قام باحتجاجات ومظاهرات صاخبة ردت عليها السلطات الاستعمارية بشدة وعنف، وذلك بإطلاق النار على الأهالي، فقتلت عدد كبير منهم في مدينة أرميستار بإقليم البنجاب[17] وأقاليم عدة في وسط البلاد. فكانت هذه المذبحة منعرجا تاريخيا حاسما في تاريخ العلاقات البريطانية-الهندية، أوهنت روح التعاون التي ميزتها قبل هذا التاريخ، وعمقت هوة الخلاف بين البلدين وزادت من تصميم الحركة الوطنية على المطالبة بالحكم الذاتي وأوجدت من ينصح باستعمال الوسائل الثورية لتحقيق الأهداف. خصوصا إذا ما علمنا أن الفرق الهندية العسكرية التي جندتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى من الهند، كان لها الدور الحاسم في النصر الذي أحرزه الحلفاء على الدولة العثمانية وألمانيا ولاسّيما في جبهة شرق إفريقيا والشرق الأوسط.

ودفعت هذه التطورات الأخيرة، ولاسّيما الرد العنيف على المظاهرات الشعبية من قبل السلطات الاستعمارية والمذابح التي ارتكبتها في حقه، الحزب إلى عقد مؤتمر استثنائي بكلكتا في 20 سبتمبر 1920. وقد أعلن أعضائه بالإجماع عن عدم التعاون مع الانجليز والامتناع عن دفع الضرائب ومقاطعة بضائعهم، والقيام بالاحتجاج السلمي دون الانزلاق نحو العنف والاصطدام المسلح، وأنه ابتداء من هذا التاريخ سيكون هذا هو برنامج الحزب الأساسي حتى الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال.

والواقع أن هذه الإستراتيجية اتبعها زعيم جديد في الحزب، هو غاندي، وأقنع بها حزب المؤتمر الوطني الهندي، وهو أسلوب لم يكن في الحقيقة بأقل صرامة من غيره. والفضل يرجع إلى غاندي في بلورة الاتجاه التحرري الحقيقي لدى عناصر حزب المؤتمر الهندي وفي حمل الاتجاهات العديدة التي كانت ضمنه على الالتفاف حول فكرة الحكم الذاتي، إذ من المعلوم أن هذا الحزب الذي كان وراء تأسيسه الحكومة الانجليزية نفسها، وبقي يضم بعض العناصر الموالية للانجليز من الهنود أنفسهم، ويضم عناصر كانت تطمح للنموذج الياباني، بعد النهضة الكبيرة التي حققتها في أوائل القرن العشرين، والتيار الثالث الذي يدفع نحو العمل المسلح والثورة لاستئصال النظام الاستعماري. فكان أسلوب غاندي القائم على المقاومة السلبية والنضال السلمي البعيد عن العنف هو الذي سيتزعم الحزب والحركة الوطنية حتى تحقيق هدفها النهائي هو استرجاع السيادة الوطنية.

[17] -يقع حاليا شمال باكستان.

وينتمي موحنداس كارماشاند غاندي[18] Mohandas Karamchand Gandhi الملقب بالمهاتما والتي تعني "الروح الأعظم" المولود في 2 أكتوبر عام 1869 في كثياوار بشمال الهند، إلى طبقة الفيشيا Vaisya التي يعمل أفرادها في التجارة والصناعة، وهي الطبقة الثالثة في الترتيب الطبقي الاجتماعي الهندي. وبعد دراسته للقانون في جامعة لندن استقر به الأمر في جنوب إفريقيا حيث مارس المحاماة عشرين عاما وقاوم سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، قبل عودته إلى الهند نهائيا عام 1914، مواصلاً كفاحه السياسي ضمن المؤتمر الوطني الهندي وفي الميدان الصحفي بدون كلل إلى غاية وفاته في 30 جانفي 1948. اعتبر غاندي أب الحركة الوطنية في الهند بلا منازع، فقد ركز في بداية نشاطه على التربية الاجتماعية للجماهير وصيانة وحدة الشعب الهندي بالتوفيق بين المسلمين والهندوس ومحاربة النعرة الطائفية بينهما

وتمثل حركته القائمة على اللاعنف الايجابي المسماة بالهندية "الآجيمسا" AHIMSA سلاحا قويا أثبت فعاليته في جميع الميادين التي استخدم فيها كميدان الانتخابات والتعليم أو القضاء بحيث كان استخدامه يعني شل الحركة العامة وتوقفت كل الأنشطة في الهند بفضل ما كان له من نفوذ واسع وسلطة روحية قوية على الجماهير المتجاوبة معه.

وبذلك يكون غاندي بالرغم ما تعرض له من أذى وتعذيب من اعتقالات ومحاكمات، فقد اثبت بأن اللاعنف الذي يفيد التحرر من الخوف لأن العنف عنده ليس سوى وسيلة للصراع ضد الخوف، له المحل الأساسي في السياسة وفي شؤون الحياة وأنه أقوى سلاح للتخريب ابتدعه الفكر الإنساني لاستعماله في ثورته على الظلم الاجتماعي أينما وجد وفي مقاومته للاستغلال في جميع صوره.

وعندما اقترب موعد إجراء تحقيق عن مدى تقدم الإصلاحات السياسية والدستورية بمقتضى ما نص عليه القانون الدستوري لسنة 1919، اصدر الحزب تحت رئاسة جوار لال نهروJawaharlal Nehru الذي انتخب في أوائل سنة 1982 كرئيس جديد للمؤتمر، بيانا يعلن فيه عن مقاطعة لجنة التحقيق السياسية التي أرسلتها الحكومة البريطانية لاقتصار أعضائها على الانجليز، كما طالب بريطانيا بمنح الهند استقلالها فورا. في المقابل، دعا غاندي، وهو من الأعضاء البارزين في الحزب، إلى تبني توصية تطالب بتطبيق نظام الدومنيون Dominion[19] في غضون سنة واحدة وإلا فإن المقاومة السلبية ستسمر في سبيل تحقيق الاستقلال.

وأمام هذا الضغط للحركة الوطنية من جهة، وضغط الرأي العام البريطاني ذي النزعة الاستعمارية والرافض لأي تنازل عن جوهرة المستعمرات البريطانية وأكبر سوق عالمية للمنتوجات البريطانية من جهة أخرى خوفاً من ضياعها، وجدت حكومة حزب العمال التي كان يقودها ماك دونالد ، نفسها في موقف حرج، فاضطرت إلى اللجوء للأسلوب التقليدي المعروف والمتمثل في إصدار الوعود والتهديد باستعمال وسائل القمع. وقد أفضت هذه الأساليب المتسمة بالقمع إلى التصادم خلال عام 1929 بين سياسة العصيان المدني التي أوصى بها حزب المؤتمر

[18]– توفي مقتولا في 30 جانفي 1948.

[19] – هو نظام كان يربط بريطانيا بمستعمراتها عن طريق ربط سياساتها الخارجية بالتاج البريطاني، دليلا على ولائها له. وكانت كندا هي المستفيدة الأولى من هذا النظام، تبعتها استراليا فجنوب إفريقيا ثم نيوزيلندا.

الوطني الهندي الهادفة إلى الاستقلال وسياسة الاضطهاد والعنف المتمثلة في زج ملايين الهنود في السجون ونفي زعماء الحزب.

وبعد عام من تأزم الموقف وعملا بالمقترحات التي تضمنها تقرير لجنة السير جون سيمون Simon Commission البرلمانية التي قامت بدراسة شؤون الهند، دعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر عقد بلندن في نوفمبر 1930، حضره غاندي ممثلاً لحزب المؤتمر الهندي وممثلين عن الطائفة الهندية والمسلمة وعن بريطانيا، عرف بمؤتمر "المائدة المستديرة" وطالب غاندي في هذا المؤتمر بريطانيا بحق الهنود في ممارسة حقوقهم السياسية والتصرف في خيرات بلادهم.

وأصدر هذا المؤتمر قرارات هامة، أهمها إصدار دستور عام 1935 الذي يهدف إلى إقامة أسس لنظام حكم فيدرالي يتناقض مع مطامح غالبية الهنود. ومع ذلك شاركت في الانتخابات الدستورية شخصيات كثيرة تنتمي إلى حزب عاندي "المؤتمر الوطني الهندي" كما أسهمت في التشكيلات الوزارية على مستوى المقاطعات، وفاز حزب المؤتمر في هذه الانتخابات بنسبة 80% من الأصوات، وساهم بسبع وزراء في الحكومة الهندية الجديدة.

وبعد هذه النتائج التي تحصل عليها المؤتمر الهندي أُتفق مع الحكومة البريطانية أن استقلال الهند سيكون مع نهاية سنة 1939، غير أن اندلا ع الحرب العالمية الثانية(1939-1945) وتطوراتها، أجل استقلال الهند إلى غاية 15 أوت سنة 1947[20]. وهذا بعد انتخابات المجالس التشريعية المركزية التي خاضها حزب المؤتمر على أساس استقلال الهند ووحدتها، حيث فاز فيها حزب المؤتمر بأغلبية وشكل حكومة مؤقتة برئاسة جواهر لال نهرو. وكانت هذه أول حكومة وطنية خالصة في الهند، وعلى الرغم من موافقة حزب الرابطة الإسلامية الذي تأسس في داكا عام 1906، على اشتراكه في الحكومة المؤقتة، إلا إنه لم يدعا إلى حضور الجمعية التأسيسية لصياغة دستور البلاد الوطني. وعليه، دعا مناضليه وكل أقاليم شمال البلاد الدخول في عصيان مدني.

وعلى هذا الأساس، قررت الحكومة البريطانية إجراء استفتاء قبل خروجها من البلاد في إقليم البنغال والبنجاب والسند، لممثلي المجموعات القبيلة حول مسألة الانفصال عن الهند، ولما وافق حزب الرابطة الإسلامية على المقترحات البريطانية، فضل حزب المؤتمر الهندي الدخول في مفاوضات مباشرة معه دون الرجوع إلى الاستفتاء الشعبي، وعليه اجتمع الحزبان في دلهي الجديدة في 3 جوان 1947، واتفقا على ما يلي:

- استقلال إقليم البنجاب المسلم(الذي سيعرف باسم باكستان لاحقا) عن الهند وفق الحدود التاريخية القائمة
- إنهاء تبعية الهند للإمبراطورية البريطانية وإلغاء منصب نائب الملك.

[20] بعد استقلال الهند، استقلت معظم الدول الأسيوية، فاستقلت سريلانكا يوم 15 ديسمبر سنة 1947 وبرمانيا يوم 4 جانفي سنة 1948 وحصلت إندونيسيا على استقــلالها من الهولنديين عام 1951، وطردت حركة المقاومة الفيتنامية الشيوعية المسلحة بقيادة هوشي منه الفرنسيين من الهنــد الصينية عام 1954.

وكتب نائب الملك في الهند صيغة التقسيم، وأعلن في 15 أوت 1947 أستقلال الهند عن باكستان، فتشكلت دولتان هندوسية هي الهند وعاصمتها دلهي الجديدة تحت رئاسة جواهر لال نهرو، وإسلامية في باكستان وعاصمتها إسلام أباد تحت رئاسة محمد علي جناح.

تجدر الإشارة أنه عند تقسيم شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان عام1947، جرى رسم الحدود بين الدولتين الجديدتين، دون أي اعتبار للتركيب القومي أو العرقي لسكان الأقاليم المختلفة، كما تم إهمال الروابط الاقتصادية والثقافية والجغرافية التي كانت تربط بين المنطقتين، ولما كان المسلمون لا يشكلون أغلبية إلا في شمال شرقي وشمال غربي الهند، فقد تشكلت باكستان بتوحيد هاتين المنطقتين الواقعتين في أقصى طرفي شبه القارة الهندية، اللتين تفصل بينهما مساحة من أراضي الهند تمتد لمسافة تقدر بنحو ألف ميل، وسمي الجزءان بعد ذلك بباكستان الغربية وباكستان الشرقية. وكنتيجة لضعف السلطة المركزية، مع النمو الديمغرافي الكبير لباكستان الشرقية، انفصلت هذه الأخيرة في مارس عام 1971، مشكلة دولة بنغلاديش الشعبية وعاصمتها داكا.

تقسيم جنوب شرق آسيا بين القوى الاستعمـــارية الأوروبية واحتـــــــلالها مابين عام 1800 و 1930.

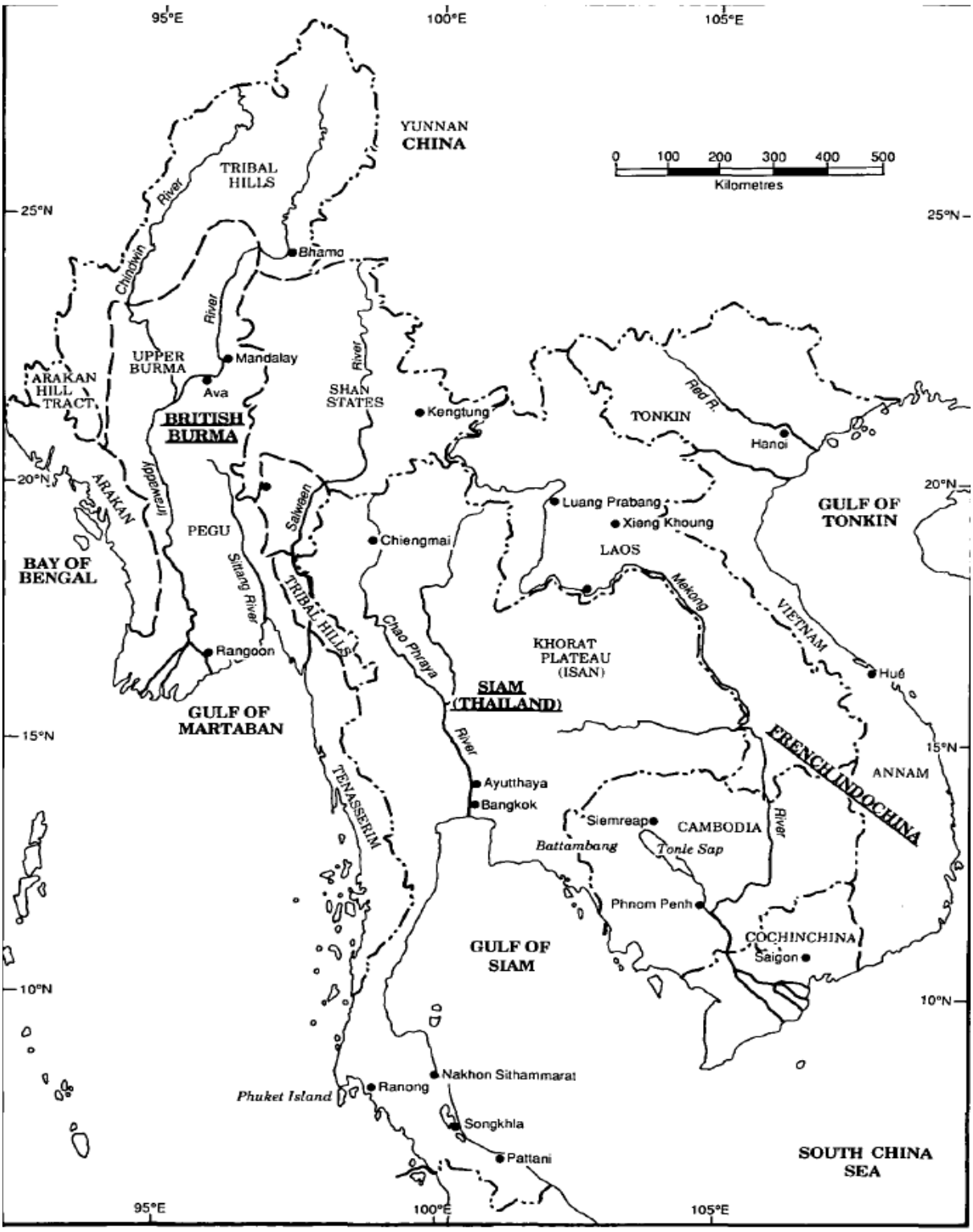

تقسيم جزر جنوب شرق آسيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية واحتلالها مابين 1800 و1930.

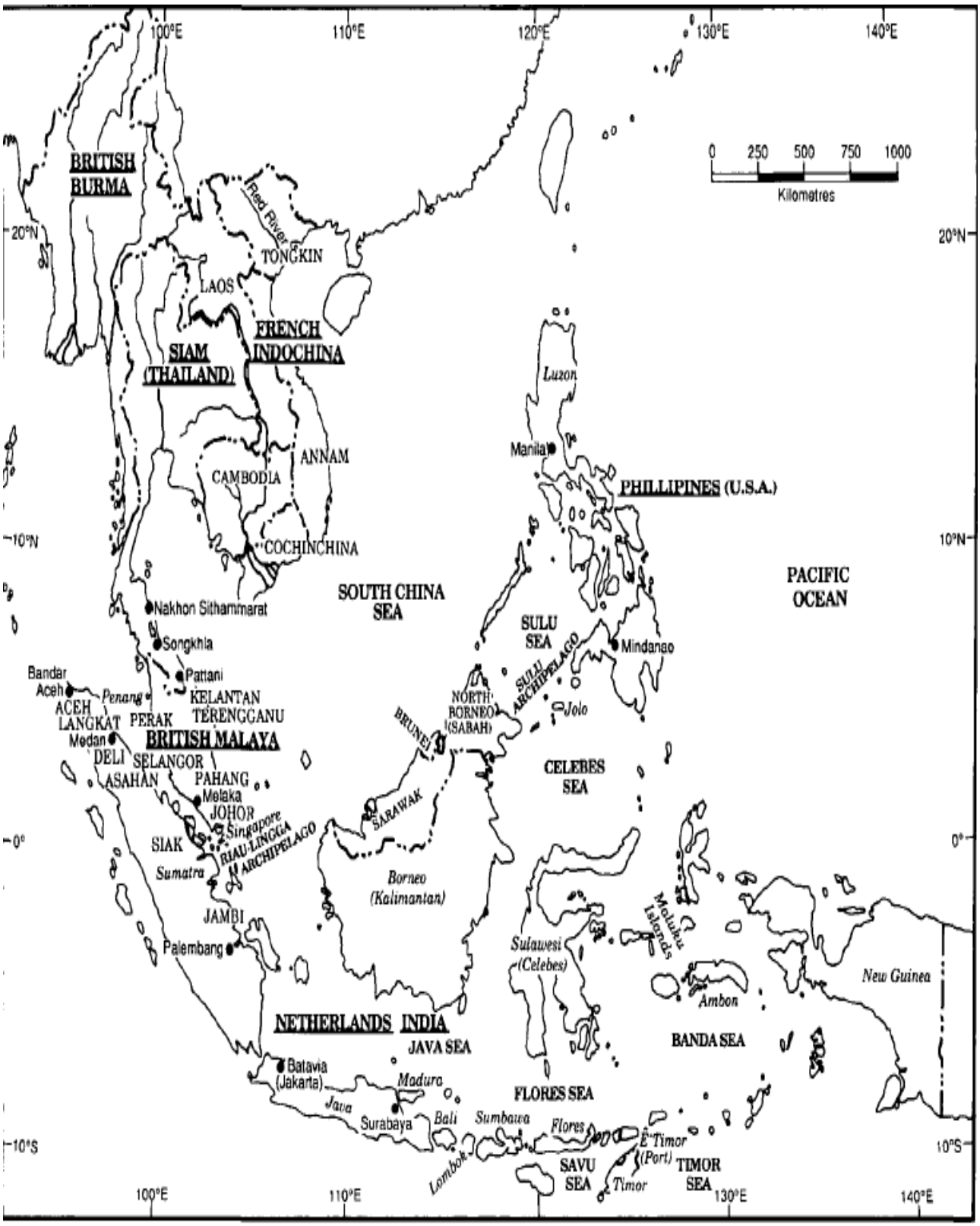

دول جنوب شرق آسيا بعد الاستقلال.

خريطة توضع التوسع الانجليزي في شبه القارة الهندية بعد تأسيس شركة الهند الانجليزية عام 1600.

شبه القارة الهندية بعد استقلالها عن بريطانيا العظمى عام 1947، وانقسامها إلى دولتي الهند وباكستان.

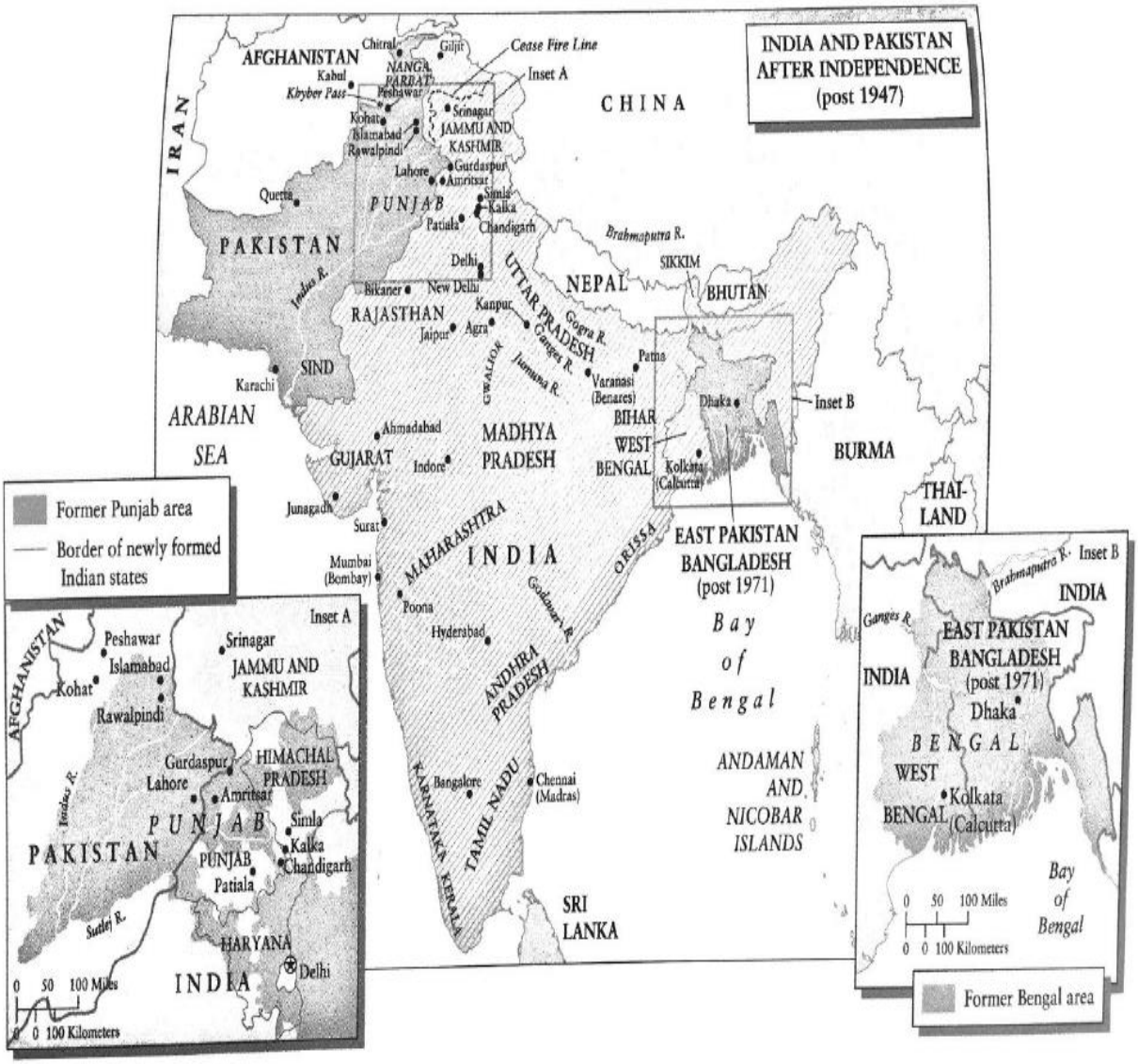

المحور الأول: التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا

المحور الثاني: التقسيم الاستعماري الأوروبي وانعكاساته على خريطة الجغرافيا السياسة

المحور الثالث: العوامل الـــــداخلية والخـــارجية التي ســـــــــاعدت على تبـلور الفكر الوطني التحرري في إفريقيا جنوب الصحراء

1- العوامل الـــــــداخلية

2- الحرب العالمية الثـــــــانية(1945/1939) ونتـــــــــائجها

3- هيئة الأمـم المتحـدة ونظـــام الوصـــاية

المحور الرابع: مرحلة البناء الوطني في افريقيا

المحور الخامس: البعد الإفريقي للثورة التحريرية الجزائرية واسهامات الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا.

المحور الثاني: الاستعمـــــار وحركات التحرر في إفريقيا

أهداف المقياس:

4. **الاطلاع على أهم أحداث تاريخ إفريقيا المعاصر.**
5. **التعريف بظاهرة التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا .**
6. **شرح التنافس الاستعماري في قارة إفريقيا وحركات التحرر الوطني فيها ودورها في تصفية الاستعمار واسترجاع السيادة الوطنية.**

مقدمة:

تعود جذور ظاهرة الاستعمار الأوروبي الجديد التي شهدتها قارتي إفريقيا وآسيا خلال القرن التاسع عشر إلى ما يعرف باسم حركة الكشوف الجغرافية التي شهدها العالم في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، حين بدأ كثير من الأوروبيين يسافرون خارج قارتهم بحثا عن الذهب والتجارة والاستيطان ونشر المسيحية. فنتج عن خروج أوروبا من ظلمتها أن عملت على تكوين الإمبراطوريات الشاسعة على حساب الأقطار الأخرى، فتكونت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والبرتغالية والهولندية والألمانية في الأراضي الجديدة(الأمريكيات، استراليا ونيوزيلندا) وآسيا وإفريقيا.

وكان وراء هذه الحركة التوسعية الاستعمارية الجديدة فاعلون تقليديون في الميدان الاستعماري وهما فرنسا وبريطانيا، وهذا بعد أن تراجعت القوى القديمة في هذا الميدان وهما البرتغال واسبانيا وفقدانهم لمعظم ممتلكاتهم خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ولم يشاركوا في التنافس الجديد الذي اكتسى طابعا امبرياليا إلا بقسط ضئيل. كما ظهرت قوى جديدة في هذا الميدان وكان لها نصيب وافر من هذا التنافس على مناطق النفوذ وهما ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

والجدير بالذكر أن أول رد فعل على الاستعمار قد جاء من الولايات المتحدة، التي تحررت من الاستعمار الانجليزي بعد حرب دامت ثماني سنوات (1776-1783) (إعلان الاستقلال كان في عام 1776)، وانتشرت عدوى التحرر بعد ذلك في مختلف أقطار أمريكا الجنوبية والوسطى ضد الاستعمار الأوروبي (ثورة المكسيك ضد الأسبان وحصولهم على الاستقلال عام 1864، ثورة البرازيل ضد البرتغال وإعلانها عن الاستقلال في عام 1861. وقد رأى الانجليز مسايرة منهم لسنة التطور أن من حسن السياسة مراجعة العلاقة القائمة على التسلط التي كانت تربطهم بمستعمراتهم في كل من كندا واستراليا وإفريقيا الجنوبية ونيوزيلندا، وانتهاج سياسة جديدة تتسم بالاحترام والتبادل وتضمن مصالح الجميع، بيد أن هذه السياسة الجديدة اقتصرت على المستعمرات التي يقطنها السكان الذين هم من أصل أوروبي، أما المستعمرات من صنف "الملحقة" أو الخاضعة للاستعمار الأوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر، فهي في نظر القوى الاستعمارية "ملحقات"، يقطنها أهـــالي متخلفون سياسيا واقتصـــاديا واجتماعيا بعيدون عن الحكم الذاتي والاستقلال.

والى غاية الحرب العالمية الثانية(1939-1945)، ظل الإحساس بالتفوق الحضاري والتطور الاقتصادي لدى معظم الأوروبيين، يحرك فيهم روح التوسع ومشاعر الهيمنة ورغبة الاحتلال. وعلى هذا الأساس، فمفهوم الاستعمار في القاموس السياسي هو الرغبة الجامحة في امتلاك البلاد غير الأوروبية واستيطان البيض فيها أو بسط النفوذ السياسي ولاقتصادي والثقافي بقوة السلاح في بعضها. أما بعض الفقهاء الاستعماريين، فيعرفونه بأنه ذلك الاتصال بالبلدان الجديدة لاستغلال إمكانياتها المتنوعة واستثمارها لفائدة الوطن، ونقل محاسن الثقافة الفكرية والاجتماعية والعلمية والأخلاقية والتجارية والصناعية والتقنية التي هي وقف على الأجناس المتفوقة إليها. ويعرفه الدكتور كوامي نكروما في دراسته نحو تحرير المستعمرات، بأنه ضم بلاد(دولة) دولة أخرى إليها، مع استخدام الدولة المستعمرة لقوتها الصناعية الفائقة في إخضاع الشعوب الأخرى واستغلالها اقتصاديا. فهو السياسة التي بها تقيد الدولة ذات القوة الاستعمارية مستعمراتها، وتربطها إلى نفسها بروابط سياسية من اجل تحقيق غرض جوهري هو ترقية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية الخاصة.

وبينما كانت الدول الاستعمارية تعمل وتفكر على هذا النحو، شرعت الشعوب المستعمَرة، لاسّيما بعد الحرب العالمية الأولى(1914-1918)، تتطلع إلى مستقبل أفضل من حاضرها الاستعماري عن طريق العمل التحرري الذي تركز خلال فترة ما بين الحربين على التربية السياسية والتوعية الثقافية للجماهير، وعلى المطالبة بإحداث إصلاحات عاجلة ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي. ولكن ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى أصبح الاستقلال هو المطلب الأساسي والوحيد لكل الحركات الوطنية التحررية في قارتي إفريقيا وآسيا، ساعدت عليه عوامل داخلية وخارجية سنتطرق إليها بالتفصيل لاحقا.

والملفت للانتباه أننا لو ألقينا نظرة شاملة على المصادر والمراجع الخاصة بتاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا في المكتبات، للاحظنا أن هناك نقصا فادحا في المؤلفات والدراسات العربية. والجدير بالذكر أن الكثير من الوثائق ولاسّيما الخاصة بتاريخ إفريقيا جنوب الصحراء لم تحظ بعناية وافية في مجال البحث، مما جعل إفريقيا تحتاج إلى مؤرخيها من أجل إنقاذ المصادر، وبالتالي استعمالها في مجال الدراسة إذا كانت لا تريد أن يبقى ماضيها مجهولا أو محتكرا على المؤرخين الأوروبيين ومثقفتهم.

المحور الأول: التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا (01 محـــاضرة)

تمهيد:

تمكنت الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من السيطرة على كامل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء مملكة الحبشة وليبيريا، ولم يكن هذا العمل صعبا عليها سواء في شرق القارة أو في غربها وجنوبها، لأنه في الواقع لم يكن لشعوب تلك المنطقة في ذلك الوقت القوة اللازمة

لمقاومة الضغط العسكري والاقتصادي الهائل للدول الاستعمارية. وكان الخطر الوحيد الذي يهدد الاستعماريين هو تنافسهم وصراعهم الامبريالي فيما بينهم، ذلك التنافس الذي أخذ مجراه بقوة في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكاد أن يتحول في الكثير من الأحيان إلى اصطدامات ثنائية وحروب إقليمية ودولية.

وعلى أي حال، فإن التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا، وقع بنفس الطريقة في كافة أنحاء القارة. ولا بد لتقدير حقيقة ذلك التوسع وأبعاده الجيوسياسية من استعراض طبيعة الحركة الاستعمارية الأوروبية، والعوامل التي ساعدتها على التدخل في إفريقيا. فقد كان من العوامل العامة ذات الأهمية، هو ظهور أنشطة مترابطة مهدت السبيل بطريقة أو بأخرى لقيام الحكم الاستعماري الأوروبي، وأهمها: الكشوف الجغرافية، نشر الديانة المسيحية، توسّع النشاط التجاري الرأسمالي الناتج عن نمو الصناعة الأوروبية.

1- الكشوف الجغرافية والنشاط التبشّيري:

شرع البرتغاليون في رحلاتهم الاستكشافية الاستعمارية سنة 1415، باحتلالهم مدينة سبتة المغربية التي كانوا يرون فيها مجرد مرحلة لاكتساح السواحل الإفريقية، والوصول إلى مناطق إنتاج التوابل والعقاقير وغيرها، وذلك من أجل تخطي الوساطة الإسلامية التي كانت تحتكر طرق التجارة إلى الهند وآسيا هذا من جهة، ومن جهة ثانية الاتصال بغيرهم من المسيحيين للقضاء على حكم المسلمين(دولة المماليك والعثمانيين من بعدهم) والاستيلاء على ممتلكاتهم وأراضيهم.

واستمر البرتغاليون في رحلاتهم الاستكشافية على طول السواحل الغربية المطلة على المحيط الأطلسي. بحيث تمكن أفونسو الأول عام 1491 من السيطرة على سواحل لواندا وإقامة علاقات سياسية مع مملكة الكونغو، وإعادة تنظيم اقتصادي وسياسي واسع النطاق للمنطقة. وقد سارع البرتغاليون إلى جعل الكنيسة الكاثوليكية الديانة الرسمية للممالك الإفريقية. وتواصلت الحملات الاستكشافية العسكرية باتجاه الجنوب، حيث نجح في منتصف سنة 1498 أسطول بحري بقيادة فاسكو دو غاما في عبور رأس الرجاء الصالح والانحراف إلى الشمال بمحاذاة الساحل. فرسا أسطوله في مدينة الموزمبيق التي كانت تحت النفوذ السياسي لمدينة كيلوا، وهي الأراضي التي كان البرتغاليون يسعون لبلوغها.

وأياً ما كان الأمر، فإن هذه الرحلات الاستكشافية في المقام الأول، تبعتها رحلات أخرى، وقد أعطت جميعها فكرة للبرتغاليين أن القوة هي السبيل الوحيد للسيطرة على السواحل الإفريقية، حتى تكون لهم مجموعة من الموانئ المناسبة تحصل منها سفنهم على المئونة التي تحتاجها في رحلاتها الطويلة نحو آسيا، وأن تصبح مثل هذه الموانئ نوعا من المحطات في منتصف الطريق بين البرتغال والشرق.

وفي أوائل القرن السابع عشر بدأ المد يتّجه إلى غير صالح البرتغاليين في السواحل الإفريقية، حيث كان ظهور الهولنديين والانجليز والفرنسيين على التوالي في المنطقة قد بدأ يسهم في تقليص الهيمنة البرتغالية.

وقد استقر هؤلاء الأوروبيين الجدد على طول السواحل الإفريقية الغربية والجنوبية والشرقية، وشرعوا فيما سيصبح مستقبلا تطويق إفريقيا.

وبعد عام 1815، أعاد الفرنسيون إحياء مراكزهم التجارية في سينيغامبيا وخاصة في مدينة سان لوي وغوريه، وفي ليبرفيل فيما يعرف الآن باسم الغابون. كذلك أنشأ البريطانيون مدينة فريتاون في سيراليون لتكون بمثابة قاعدة أساسية لتحرير العبيد بعد أن ألغت التجارة فيهم، وحاربت الدول الأوروبية، بسبب تفوق قوّتها البحرية، التي تروج لهذه التجارة.

وقد أسهم عامل التبشير بنصيب وافر في نجاح توغل الأوروبيين واحتلالهم للقارة، بعد أن استوعب المبشّرون أن استغلال المزارع ودراسة اللغات المحلية ونشر التعليم الغربي والتجارة يتيح لهم فرصا لممارسة أنشطتهم أكبر من تلك التي يتيحها التبشير المباشر. وكان من نتائج ذلك، أن أُنشئت عدة محطات تبشيرية، وتغلب المبشّرون الألمان، على أقرانهم الفرنسيين والبريطانيين.

وتمكن المبشّر الاسكتلندي دافيد ليفنغستون D.Livingstone مع نهاية عام 1856 من عبور القارة من الغرب إلى الشرق واكتشاف دلتا الزمبيزي، مما جعلها من أعظم رحلات الاستكشاف التي وقعت عبر القارة الإفريقية في هذه الفترة.

وهكذا توجهت أنظار الأوروبيون لتحقيق طلب المستكشفون والمبشّرون الخاص بفتح أقاليم إفريقيا الداخلية، للمسيحية والتجارة المشروعة والحضارة الأوروبية. وسرعان ما زحفت جمعيات التبشيّر على المنطقة لإقامة مراكز وإرساليات ومستعمرات للعبيد المحررين.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن المستكشفون وجمعيات التبشّير المسيحية، بما لهما من تأثير ثقافي وسوسيو–اقتصادي، كانوا الطليعة الرائدة لفرض الحكم الاستعماري الأوروبي على كافة أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء.

خريطة توضح توغل القوى الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا حوالي عام 1880

المحور الثاني: مؤتمر برلين 1885/1884 وتقسيم إفريقيا وغزوها (02 محاضرتان)

1- مؤتمر برلين 1885/1884

كانت فترة ثمانينات القرن التاسع عشر فترة تغيّرات سريعة ومتناقضة في إفريقيا، حيث بلغ فيها تصاعد اهتمام الدول الأوروبية ذروته بالتزاحم والتنافس على أراضيها، حتى انتهى بعقد مؤتمر برلين في الفترة من 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فيفري 1885 لمناقشة النقاط التي اقترحها بسمارك على الدول الأوروبية. حظر المؤتمر أكثر من أربعة عشر دولة[21]. وعلى أي حال، فإن المؤتمر أصدر قراره النهائي في 26 فيفري 1885، وتألف من سبعة فصول تضمنت 38 مادة. حيث تضمن الفصل الأول 8 مواد متعلقة بحرية التجارة والملاحة في نهر الكونغو وروافده، بما فيها روافد منطقة البحيرات الكبرى. كما ألزمت مواد هذا الفصل فرض نسبة خاصة من الرسوم الجمركية على البضائع التي تصدر وتستورد من المنطقة، في حين تم إعفاء تجارة العبور من هذه الرسوم. ونصت المادة الثانية من الفصل نفسه، على حرية التجارة والملاحة في جميع الأنهار والروافد التي تصب في المحيط الهندي.

ويبقى أهم فصل من وثيقة برلين هو الفصل السادس. حيث ألحّت ألمانيا على ضرورة عدم الاعتراف بوجود حق قانوني لأي دولة احتلت أجزاء من سواحل إفريقيا ما لم يكن لديها وجود إداري وعسكري قوي وفعّال. والواقع أن هذا الاقتراح كان موجّه ضد بريطانيا بالخصوص التي كانت تمتلك آنذاك مناطق شاسعة في إفريقيا تخضع لسيطرة رعاياها وشركاتها التجارية دون وجود سلطة سياسية وعسكرية فعّلية تخضع مباشرة لإشراف حكومة لندن.

عارضت بريطانيا وفرنسا هذا الاقتراح بشدّة ودعت إلى تعّديله، مع الأخذ في عين الاعتبار بعدم خضوع المحميات والمستعمرات التي خضعت لسلطتهما الاستعمارية قبل انعقاد المؤتمر لنص المادة 34 من الفصل السادس. وبما أن هذا التعديل الذي طالبت به فرنسا وبريطانيا بعيد عن أراضي شرق إفريقيا التي بدأ بسمارك يتجه إليها من جهة، ومن جهة أخرى لتجنب وضع عراقيل أمام النشاط الاستعماري الألماني فيما وراء البحار بشكل عام، فقد وافق بسمارك عليه. بحيث أصبحت المادة 34 السابقة الذكر تنص على أنه يجب على أي دولة أوروبية تحتل جزءاً من الساحل الإفريقي في المستقبل أن تخطر الدول الأوروبية الأخرى الموقعة على وثيقة برلين، كما يتم التصديق على دعواها أو اعتراضها في حال كانت هذه المناطق تحت سلطة أي دولة موقّعة على وثيقة برلين. كما أنه من حق أي دولة امتلكت جزءا على الساحل يعني ضمنا امتلاكها للأراضي الواقعة خلفه مباشرة إلى مسافة تكاد تكون غير محدودة.

أما المادة 35 من نفس الفصل، فقـــــد نصت على مبدأ الاحتلال الفعلي Doctrine of effective occupation، أي على ضرورة أن يكون من يمتلك ممتلكات ساحلية يتعين عليه أن يبرهن أن لديه ما يكفي من السلطة الإدارية والعسكرية لحماية حرية التجارة وحق العبور والحقوق القائمة من قبل(حقوق السلطة المحلية) في ظل الشروط المتفق عليها.

21- حظر المؤتمر إلى جانب ألمانيا وفرنسا كلا من بريطانيا العظمى، النمسا-المجر، الدنمارك، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد والنرويج، الدولة العثمانية، البرتغال، هولندا، ايطاليا، بلجيكا، اسبانيا، روسيا.

وبالموازاة مع هذا استطاع الملك ليبولد الثاني الحصول على اعتراف جميع الدول الأوروبية في المؤتمر بدولة الكونغو الحرة التي أعلن عن إنشائها في افريل 1884، حيث أقر المؤتمر على أن تكون الأراضي الواقعة شمال مصب نهر الكونغو تابعة لدولة الكونغو الحرة، في حين أن الأراضي الواقعة جنوبه تكون ضمن ممتلكات البرتغال(مستعمرة انغولا).

تجدر الإشارة أن الدول الأوروبية ناقشت أيضا على هامش المؤتمر، مسألة إلغاء تجارة الرقيق والواجبات الإنسانية تجاه الإفريقيين، وضرورة حمايتهم وحماية حقوقهم القائمة، كما تطرقوا أيضا، إلى ضرورة حماية الإرساليات التبشيرية وحرية ممارسة المعتقدات الدينية. ولكنها في الواقع اعتبرت قرارات جوفاء، خصوصا في ما تعلق برفاهية الإفريقيين وحماية حقوقهم أو إلغاء تجارة الرقيق.

والحقيقة هي أن القوى الأوروبية في هذا المؤتمر لم يكن غرضها الأصلي هو تقسيم القارة الإفريقية تقسيما شاملا، غير أنهم انتهوا رغم ذلك بتقسيم أقاليمها وتوزيعها فيما بينهم، كما أنهم أصدروا قرارات وقواعد قانونية مكنتهم من الاستيلاء على الأراضي التي هي تحت سيطرة شركاتهم التجارية ورعاياهم، ومن الاستيلاء على أراضي أخرى في المستقبل. حيث ما إن حل عام 1914، حتى تم تقسيم القارة الإفريقية نهائيا وغزوها واحتلالها احتلالا فعلياً.

2- أثر مؤتمر برلين على الخريطة السياسية لإفريقيا:

جاء مؤتمر برلين 1885/1884 تتويجا لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عملية التنافس والسيطرة على القارة الإفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي الأوروبي على تلك القارة وثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوروبية في تكالبها على السيطرة على قارة برمتها مثل قارة إفريقيا.

وتكشف لنا النظرة الشمولية لخريطة إفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالي 10 بالمائة من مساحة إفريقيا كان في ذلك الوقت واقعا تحت السيطرة الأوروبية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل في استحواذ فرنسا على الجزائر، وبريطانيا على حوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب إفريقيا، ولكن بعد المؤتمر وفي اقل من عشرين عاما تلت هذا المؤتمر استولى الأوروبيين على الجزء الباقي من القارة وقد تمت معظم هذه الأعمال من التقسيم بعد مؤتمر برلين الذي أسفر في النهاية على تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة إفريقيا بعد أن نظم عمليات السيطرة والاحتلال.

فاحتلت بلجيكا الكونغو وكانت بريطانيا قد احتلت مصر عام 1882، وأعلنت حمايتها على الصومال في عام 1884 وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وإفريقيا الشرقية البريطانية، وتوسعت في ناميبيا وسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها على أوغندا عام 1894، وبسطت نفوذها على السودان.

أما فرنسا، فكانت تحتل تونس منذ عام 1881 ثم توسعت في السنغال واحتلت الكونغو الفرنسية والصومال الفرنسي وساحل العاج ومدغشقر في تلك الفترة أيضا وبسطت نفوذها في كل ما صار يعرف بإفريقيا الغربية الفرنسية. وكونت ألمانيا مستعمراتها كلها في جنوب غرب إفريقيا والكامرون والطوغو وإفريقيا الشرقية الألمانية.

وتوسعت البرتغال في غينيا البرتغالية(غينيا بيساو) بعد هذا المؤتمر مباشرة وفي انجولا، وإفريقيا الشرقية البرتغالية(الموزمبيق الآن). واحتلت ايطاليا ليبيا عام 1912 .

ويعتبر مؤتمر برلين 1885/1884 من أهم المؤتمرات في تاريخ القارة الإفريقية، ويعد نقطة بارزة في الصراع الاستعماري على القارة. ففي هذا المؤتمر تم وضع أسس تقييم إفريقيا بين الدول الأوروبية دون مراعاة لأي تكافؤ اقتصادي أو أطماع الدول الأوروبية المستعمرة.

ولم تنته أثار مؤتمر برلين السيئة باستغلال المستعمرات، فلعنة هذا التقسيم العشوائي تلاحق الدول الإفريقية الجديدة في صورة النزاع على الحدود أو ادعاء سيادة أوروبية في تكامل اقتصادي بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية.

وفي الأخير نستنتج أن هذه الفترة شهدت مقاومة عنيفة من جانب الأهالي، وفي مناطق متعددة من القارة الإفريقية، تجاه توغل القوى الأوروبية، فواجهت قوات دولة الكونغو الحرة قوات حميد المرجى في الداخل، كما انتشرت المقاومة تجاه الألمان والانجليز على سواحل شرق إفريقيا وجنوبها، الأمر الذي أدى إلى محاصرة هذه السواحل بالأساطيل البحرية والقضاء عليها. وواجهت الفرنسيين مقاومات إسلامية كبيرة في غرب إفريقيا على غرار مقاومة ساموري توري في ساحل العاج والحاج عمر طال الفوتي في النيجر وفولتا العليا، ولا ننسى أن قوات المهدية فد انتصرت في نفس الوقت على قوات يوحنا الرابع ملك الحبشة في معركة المتمة.

لقد اكتمل غزو إفريقيا عمليا بحلول عام 1904، وكان غزوا أزهقت فيه دماء كثيرة. ولا مراء أن تقـدم التكنولوجيا الأوروبية النسبي قد جعل إفريقيا تخوض تجربة ثابت بعدها إلى الرشد. ولكن على الرغم من أن غزو الدول الاستعمارية لإفريقيا قد تم بمثل هذه السهولة النسبية، فإن احتلال القارة وإقامة الإدارة الأوروبية فيها لم يكون بمثل هذه السهولة.

خريطة توضح تقسيم إفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية بعد مؤتمر برلين 1884/1885.

التقسيم الاستعماري الجديد لقارة إفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى 1918/1914 وتقسم المستعمرات الألمانية ووضعها تحت الانتداب.

المحور الثالث: العوامل الـــداخلية والخـارجية التي ســـاعدت على تبلور الفكر الوطني التحرري في إفريقيا جنوب الصحراء (6 محـــاضرات).

1- العوامل الـــداخلية:

طِوَال فترة ما بعــد الحرب العالمية الثـــانية 1939-1945، نمت الحركة الوطنية في إفريقيا جنوب الصحراء وعملت من أجل الاستقلال والتحرر. وقـــد تم هذا داخل إطـــار نظام الاستعمار الأوروبي المعروف بالسياسة تجاه الأهالي Politique indigène أو بالحكم غير المباشر INDIRECT RULE [22] ، ولإعطاء تصور واضح عن مفهوم هذا النظام، ارتـأينا أن نستعرض في البـــداية ولو بإيجـــــاز التطور التاريخي له، وأثره على نمـو الوعي القومي لـدى الأهـــالي الأفارقة، وتبلور الحركـــة الوطنية.

كانت التجربة البريطـانية في حكم الإفريقيين إلى غـــــاية سنة 1924، أقل شأناً من تجربة باقي الأوروبيين ولاسّيما الاستعمار الفرنسي والبلجيكي، ومن المعروف أنه بعـــد الحرب العالمية الأولى 1918/1914، اختلفت السياسة البريطانية إزاء المستعمرات الإفريقية واتَّخـــذت شكلاً جديداً؛ فحواجز الجنس ملحوظة في الشاطئ الجنوبي والشرقي وعلى الأخص في جنوب إفريقيا وروديسيـــــا الجنوبية وكينيا وبدرجة أقل في تنجانيقا، ولكنها لا تكاد تلحظ في الغرب[23]، والاستيطان الأبيض محرم في نيجيريا وأوغنـدا.

وكانت الفكرة السائدة في كل مستعمرة أن يكون لكل منها قوانينها الخاصة، كُلما أمكن ذلك، بحيث تدير شؤونها الإدارية والمالية الخاصة بها، وبحيث تساهم في إنشاء المستعمرات الإنجليزية على غرار المستعمرات الأوربية التي أُنشئت في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزلندا في القرن السابع عشر(17م). فقد كان على سبيل المثال المستوطنين البيض والجالية الأسيوية في مستعمرة تنجانيقا(تنزانيا الآن) يطالبون بحقهم كرعايا بريطانيين في حكم أنفسهم، من خلال جمعياتهم المنتخبة، وكانت هذه الجمعيات تطالب لنفسها في ذلك الوقت، بسلطات وحقوق مشابهة لسلطات البرلمان الإنجليزي. ولكن تجربة الثورة الأمريكية[24] أقنعت رجال الدولة البريطانيين في القرن العشرين، بأهمية الرأي العام في المستعمرات، بحيث يكون للأهالي رأي في إدارة شؤونهم، على أن هناك خطوطًا عريضة تحدد السياسة البريطانية في كل مكان، بصرف النظر عن المشكلات المحلية، وأحدهـــا (الحكم غير المباشر) الذي يعني الحكم بواسطة الزعماء التقليديين. ويُنسب هـــــذا النظام أساساً إلى اللورد فريدريك لوغـــارد LUGARD الذي طبقه بنجـاح في شمال نيجيريا بغرب إفريقيا.

---

[22]- الحكم غير المباشر، هو خلق رئاســـات قبلية وأجهزة إدارية ورئاسية من خلال المؤسســـات التقليدية المحـــلية في القبائل والقرى الإفريقية، وكان هذا التنظيم الإداري منظم في شكل هرمي؛ حيث يأتي زعيم القبيلة أو السلطانSultans، ويليه رئيس أو زعيم القبيلة Chiefs، ويلي هؤلاء الرئيس الفرعي للقبيلـة Sup-Chief أو ما يعرف عند الأهـــالي برئيس العشيرة، ثم يأتي في القاعدة رئيس الأسرة أو العائلة Headmen. على أن هذه الطبقات الرئاسية الأربع لم توجد في كل منطقة أو وحدة قبلية في تنجانيقا، بل كان يوجد في العادة ثلاث طبقات، وفي بعض الأحيان طبقتـان، حسب الظروف والأحوال المحلية. وكان الحـــاكم العام في دار الســـلام هو الرئيس الأعلى لكل الوحـــدات الرئاسية القبلية. انظر للمزيد/- حراز(رجب): **بريطـــانيا وشرق إفريقيا(من الاستعمار إلى الاستقلال)**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص:175.

[23]- يقصد بها المستعمرات البريطانية في غرب إفريقيا وهي غامبيا، وسيراليون، وساحل الذهب، ونيجيريا، أمَّا الطوغو والكامرون فقد أصبحتا تحت الإدارة البريطانية منذ عام 1922م في إطار نظام الانتداب الذي استحدثته عصبة الأمم.

[24]- بعد نجـــاح الثورة الأمريكية، فهمت الحكومة البريطـــانية أن الأسلوب الـــذي اتبعته في حكم مستعمراتهـــا في أمريكـــا كان أسلوبًا خاطئًا. وعليه، كان لابد من تغييره وبخاصة في حكم مستعمراتها في إفريقيا، ويعني ذلك أن تترك حرية التصرف للمستعمرات في اختيـــار أعضاء المجـــالس التشريعية والتنفيذية لحكام هذه المستعمرات حتى لا يحدث ما حدث في العالم الجديد (ثورة الاستقلال الأمريكية)، ومن هنا كانت الموافقة البريطانية على استخدام المؤسسات المحلية القائمة يعد أفضل طريقة للإدارة الاستعمارية.

والجدير بالذكر أن هذا النظام – الحكم غير المباشر – كان يستهدف تحقيق سياسة مرنة تجاه البلاد، نذكر منها ما يلي:

– هـــدف هذا النظـام إلى تجسيد على أرض الواقـع التعاون الكبير بين السلطات الاستعمارية البريطانية وزعماء القبائل الذين لديهم خبرة ودراية كبيرتين بأحوال المستعمرة والإدارة اليومية لشؤون الأهالي الأفــارقة.

– تقليص النفقات على المستعمرات بتقليص عــدد الموظفين الإنجليز خصوصاً إذا ما علمنا أن السياسة البريطانية ارتكزت في المسائل المالية على مبدأ تقديم الحكومة البريطانية في لندن للمساعدات المالية لمستعمراتها إلا عند الضرورة، وكانت بريطانيا تحث على ضرورة تكفل المستعمرات بمسائل الإنفــاق.

– مســـايرة الأوضاع السياسية بالمستعمرات والاعتماد على الأقـــلية المثقفة من الأهـــالي الأفارقة في الميدان الإداري.

– يصبح هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات جزء من هذه الإدارة الحكومية.

– المرونة والقدرة على مســـايرة الأوضاع السياسية التي يتطلبها نمو الوعي القومي– فقد اتسمت هذه السياسة إلى حد كبير بالمرونة، ولـذا كان من المظاهر المميزة لها إصدار الدساتير المتتالية، وإقامة المجالس التنفيذية والتشريعية المختلفة.

غير أنه إذا كانت هنـــاك آثار ايجـــابية لهذا النظام، فإنه لا يخلوا من الآثار السلبية. ففي المحـل الأول – كما أوضح المؤرخ الانجليزي نليس جون NELLIS JOHN – هوى هذا النظام بمركز الرئاسات القبلية إلى الحضيض، وصار الرؤساء والزعماء المحليين في واقع الأمر عملاء لدى الإدارة الاستعمارية، وأصبح الحاكم العام دكتاتوراً بدلاً من أن يكون مستشاراً لهؤلاء الرؤساء، واستخدمهم أيضاً، لفرض الضرائب المباشرة، والعمل القسري، وتجنيد الرجال إجبارياً في جيوش الدول الاستعمارية، وقد أدى هذا الاستغلال لنظام الزعامة التقليدية إلى فقدان هيبة الزعماء والرؤساء التقليديين واحترامهم في أعين رعاياهم. وفي نفس الوقت فقد أتاح هذا النظام كل المكاسب الاقتصادية للاستعمار الإمبريالي.

إن أهم التطورات التاريخية على الإطلاق، تكمن في قيام النظام الاستعماري بوضع الإطـار الإداري العام الذي سيحتضن الحكم الوطني إبان العقد الأول للاستقلال، وقد كان تنظيم هذا النشـــاط السياسي الوليد في إطار هيكل من الأوروبيين، بمثـــابة عنصر التحديث الرئيسي الذي أدخله الأوروبيين في ذلك الوقت في إفريقيا، وإن كان قد تم بقصد تحقيق أهــدافهم الخاصة. وبإيجاز، فإن النظام الاستعماري أصيب في مأمنه، وأصبح يواجه حركات ونقابات فلاحيه، وأحزاب سياسية وطنية أكثر تنظيماً، وواقعية، وتماسكـاً،كانت ورائهـــا عوامل سياسية وسوسيو– اقتصادية وثقـــافية ســـاهمت كلها بقسط كبير في نمو الوعي الوطني في البلاد، وأهمها:

– تعرض الأهالي الأفارقة إلى استبداد فظيع من طرف الكولون الذين كانوا يحظون بدعم الحكومات الاستعمارية الهادفة إلى توفير السيطرة و استغلال خيرات البلاد، ومن جملة مظاهر الاستبداد المشار إليها ما يمكن تسميته " السخرة الحديثة " حيث أن السلطات العالمية الأوربية قد أباحت للإنسان الأوروبي استعمال

الطبقة الشغيلة مجانا في الكثير من الأحيان وفي أوقات لا تعرف الحدود ، ولا تخضع لأية رقابة ، كل ذلك من أجل شق الطرقات وتشييد المباني الإدارية ونقل البضائع وتنمية الفلاحة إلى جانب استغلال المناجم و إنجاز خطوط السكك الحديدية .

ومن الأمثلة الحية عن تعرض الأهالي الأفارقة في القارة السمراء لاستغلال فاحش ، نذكر ما ورد في الكتاب الذي ألفه الكاتب والصحفي الأمريكي آدم هوشيلد. فالكتاب عبارة عن بحث وتحريات حول الكونغو البلجيكي وسياسات الملك ليوبولد الثاني تحت عنوان " أشباح الملك ليوبولد– الهولوكست المنسي" . وتطرق الكاتب فيه إلى الاستغلال الفاحش الذي تعرض الشعب الكونغولي والوسائل الخبيثة التي استعملها الملك ليوبولد الثاني في السيطرة على هذا الجزء من إفريقيا ، كما تطرق صاحب الكتاب إلى عدد الضحايا الكونغوليين الذي وصل في الفترة الممتدة من سنة 1890 إلى غاية سنة 1910 إلى عشرة ملايين ضحية. ويذكر هوشيلد HOSCHILD أن بعض الشخصيات تعاملت مع الإمبرياليين البلجيكيين في الكونغو مثل الإنجليزي إيدموند ديني موريل الذي كان يعمل لصالح شركة الكونت إلدر دمبسير الملاحية المتمركزة بليفربول والتي كانت تنطلق بواخرها من ميناء أنفرز ببلجيكا إلى الكونغو البلجيكي.

وعلى هذا النحو، اكتسب التمييز العنصري حماية قانونية من الاستعمار ولاسيما البريطاني الذي أعلن صراحة أن الإفريقيين مواطنين من الدرجة الثالثة THIRD CLASS CITIZENS، باعتبار أن المهاجرين الأسيويين مواطنين من الدرجة الثانية SECOND CLASS CITIZENS، وأن المستوطنين الأوربيين الذين سيطروا على جهاز الحكم ومؤسساته، ومجالسه التنفيذية والتشريعية من الدرجة الأولى. وكانت السلطات البريطانية تتساءل دائماً عن مدى قدرات الإفريقيين الثقافية والسياسية، وتتذرع بذلك أمام لجنة الوصاية التابعة لهيئة الأمم المتحدة لحرمانهم من تولي المناصب الهامة وعضوية المجالس التمثيلية.

ومما لاشك فيه، أن سياسة التمييز العنصري وسيطرة المستوطنين الأوربيين على أجهزة الحكم والنشاطات السياسية والاقتصادية، كان لها أثرها في انبعاث الحركة المعادية للإمبريالية الاستعمارية في إفريقيا، تلك الحركة التي قامت على أكتاف الطبقة البرجوازية الإفريقية النامية.

– استيلاء الاستعمار الامبريالي على ثروات إفريقيا المعدنية خصوصا بعد تطور الثورة الصناعية لتكون خزانا لمصانعها في الوطن الأم .وكما هو معلوم ، فقد استمد النظام الإمبريالي وجوده من طبيعة النظام الرأسمالي الذي يبحث باستمرار عن الأرباح ، و فتح أسواق جديدة ، إضافة إلى الاستغلال و البحث عن المواد الأولية في ما وراء البحار .

وعلى هذا الأساس، لم يكن هناك مفر من أن يولد هذا الاستيلاء كثيراً من المرارة والغضب والإحباط، وأن تمثل السبب الأساسي للانفجار الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945 في إطار الحركة الوطنية التي قادتها الأحزاب الوطنية.

– تذمر الأهالي الأفارقة في المجال الاجتماعي، ومن أثار الحكم الإمبريالي الأوروبي الاجتماعية التي بدت ملحوظة ، ذلك التدهور العام في مركز الإفريقيين. ففي شرق إفريقيا على سبيل المثال، فرض الاستعمار فوق

البنية الطبقية التي كانت موجودة طبقتين اثنين، حيث شجع البريطانيين هجرة الأسيويين، وكان الأوربيين يتمتعون باحتكار السلطة السياسية والاقتصادية، ووقع جانب من القوى الاقتصادية في أيدي الأسيويين الذين أصبحوا يشكلون الطبقة الثانية بعد الأوربيين، وقد أصبح الإفريقيون في ظل هذه الأوضاع، محرومين يتطلعون إلى الأوربيين، وبعض الأحيان إلى الأسيويين، كي يمدهم هؤلاء بالقيادة وبالقدوة. وقد استمدت هذه البنية للعلاقات الاجتماعية دعماً وتأييداً من نظرية عرقية زائفة استهدفت ترتيب مختلف فروع العائلة البشرية في نظام تصـاعدي للحضارة ليحتل فيها الإفريقيون (الزنوج) أدنى مراتب السلم الاجتمـاعي، فيمـا يحتل الأوربيين (البيض) أعلى هـذه المـراتب.

كما أنها كانت تهمل شؤون تعليم الإفريقيين إهمـــالاً ذريعاً، والتحليل الأكثر تدقيقاً يكشف أن الموارد المالية المخصصة لتعليم الأطفال الإفريقيين . ففي مستعمرة تنجانيقا على سبيل المثال، لم تتجاوز ميزانية الأطفال الإفريقيين- الذين يشكلون (95%) من عدد تلاميذ البلاد – عام 1955 8,000,000 جنيه إسترليني، في حين صرفت الحكومة البريطانية على أطفال الأوربيين 25,000 جنيه وعلى الأسيويين 70,000 جنيه. وفي هذا الشأن نشير إلى تصريح الرئيس جوليوس نيريري الذي خص به مراسل صحيفة نيويورك تايمز عام 1954 حيث قال «...إنه بموجب برنـامج التعليم الابتدائي الذي تنفذه الحكومة في الوقت الحاضر، لن يتاح التعليم لجميع الأطفال الإفريقيين قبل عام 1986 أو عام 1990...».

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن التعليم بشكل عام في إفريقيا جنوب الصحراء، كـان مقتصراً على أبناء زعمـــاء القبائل والعشائر المـوالين للاستعمار.

وبينما نجد مع ذلك أن الكثير من المدارس كانت تحت إشراف الإرســاليات التبشيرية المسيحية، ولذا فقد غلب عليه الطابع الكنسي، والديني، والمهني بالإضافة إلى الطابع الكتابي وما استتبعه ذلك من تفضيل الأعمال الأدبية، والكتـــابية. ومن الصحيح أن نقول أن وجود النظام الاستعماري في إفريقيا، كان عونـاً للمبشرين المسيحيين خـــاصة فيما يتعلق بمحـــاربة الثقافة العربية الإسلامية التي حملهـا التجـــار العرب ، قبل الغزو الأوروبي للمنطقة.

وعليه ، يمكن القول أن الاستعمار ومن خلال البعثات التبشيرية المسيحية قد سعى جاهدا إلى تحطيم أشكال التواصل الذي ينمو من خلالها الضمير الجماعي ، وحاولت أن تجعل من شعوب شرق إفريقيا حشودا بشرية لا روح لها ولا تاريخ .كما حاولت فرض أسلوب معين من السلوكات خصوصا إذا ما علمنا أن الهيمنة الثقافية هي أشد مكرا وخداعا و أكثر فسادا وأعمق أثرا من السيطرة العسكرية .

وهكـــذا يتبين لنا من ما تقدم، أن الجو قد تهيأ لعمل القيـادة الإفريقية ودورها لِتُعبير عن مطالب شعبها وثورته، ولِتُهيئ له أحسن الطرق والوســـائل للتعبير عن هذه الثورة وتنميتها، كما أسهمت إسهاماً جوهرياً في الإعداد للحركة الوطنية التي شهدتها جل مناطق إفريقيا جنوب الصحراء في خمسينات وستينات القرن العشرين، وتصبح التصفية هي قدرات القيادة السياسية على اختيار التكتيك الذي يتفق مع هذا الجو

السياسي والاقتصـــادي الداخلي والخارجي للوصول إلى تحقيق الإستراتيجية المرسومة في مبادئ الأحزاب والحركات الوطنية.

1- العوامل الخارجية:

كانـت الأوضـاع الـتي وجـد مختلـف الـوطنيين الإفـريقيين أنفسـهم فيهـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة 1945/1939 في جوهرها متماثلة؛ الحرمان من الحريات السياسية والاجتماعية، واستقلال الموارد البشرية والمادية لمصلحة الاستعمار الإمبريالي، وعندما تبين أنه لا يمكن الحيلولة دون حدوث التغيير، جرت ممارسة أعمال تهدف إلى الحد من التطور وإعـــادة توجيهه من أجل استدامة السيطرة الاستعمارية. وفي الاتجـــاه المضاد لهذه الأوضاع التي خلفها الاستعمار الإمبريالي، كانت هناك تطلعات الأهالي إلى استرداد سيادتهم واستقلالهم المفقودين، وقد ساعدت التطورات الدولية الوطنيين الأفارقة في سعيهم لتحقيق هذه التطلعات. فقد كان، مثلاً، أثر الحرب العالمية الثانية التي سنتناولها فيما بعد، وإعراب هيئة الأمم المتحدة عن الرغبة في اعتبار تقدم المستعمرات نحو الاستقلال هـــدفاً رئيسياً لها.

وكـذلك كانت حافزاً لهم عـلى الصعيد السياسي الحركات الإيـــديولوجية الدولية مثل الأممية الشيوعية اللينينية المعادية للإمبريالية (كومينترن)[25]COMINTERN وغيرها من الحركات الاشتراكية، وكذلك المسيرة نحو الاستقلال التي حدثت في قارة آسيا. كذلك كانت هناك حركات معنية بحقوق الإنســـان والمواطن، والهيئات المناهضة للرق[26] والتي كانت تعمل في كل من أوروبا وعـــدد من المستعمرات في إفريقيا. كذلك استلهمت الوطنيين الأفارقة المعادين للإمبريالية أفكار هنري سيلفستر وليامز SYLVESTER WILLIAMS، ومـــاركوس غارفيMARKUS GARVEY، ووليام ديبوا WILLIAM DU BOIS وجورج بـادمور PADMORE، وإدوارد بلايـدن وغيرهم من الأمريكيين السود ومن أبنـــاء الكـاريبي، الأمر الذي سنتنـــاوله في إطار حركة الجامعة الإفريقية PAN-AFRICANISM.

أ- حركـــة الجـــامعة الإفريقية:

يتضح من خلال التحليل التـاريخي أن حركـة الجامعة الإفريقية ظهرت نتيجة تفـاعل أفارقة المناطق المستعمرة في إفريقيا مع الأمريكيين السود، وكان من الصيغ الخيالية الجـــذابة لفكرة الجامعة الإفريقية هي

---

[25]- عقـد الكومينترن أول مؤتمر دولـي في بروكسل عام 1927م، وكان من أهم نتـائجه الإعـلان عن تشكيل "رابطـة مناهضة الاستعمـار من أجـل الاستقلال الوطـني" (المعروفة برابطة مناهضة الإمبريالية). وقـــد حضر المؤتمر حـوالي 180 مندوباً من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة الكـاريبي ومن إفريقيا وآسيا، وقـد جمع الـمؤتمر بين الشيوعيين وبين المجموعات الاشتراكية اليسارية مثل حزب العمال المستقل الذي مثله أمينه العام فينير بروكواي، والمثقفين الراديكـاليين الاشتراكيين وممثلين عن الحركات الوطنية في الأراضي الخاضعة للاستعمار. وكان ممثلو أفريقيا يضمون مصالي الحاج والحاج علي عبد القادر (المغرب العربي)، ومحمد حـافظ بيك رمضان وإبراهيم يوسف (مصر)، والأمين سنغور (إفريقيا الغربية الفرنسية) وجومو كينيـــــاتا (شرق إفريقيا).

[26]- نذكر منها رابطة حقوق الإنسان والمواطن في الغابون، وجمعية الترقي الـنيجيرية التي تأسست عام 1920م، والرابطة الإفريقية في لواندا وفي لورنسو ماركيس في أنغولا وموزمبيق البرتغاليتين، وجمعية أندريه ماتساو للصداقة بين المنتمين لإفريقيا الاستوائية الفرنسية والتي ضمت أعضاء من ليبرفيل وبرازافيل والرابطة العالمية للدفاع عن الجنس الزنجي التي تأسست في سنة 1925م برئاسة توفالو كينوم من الداهومي(البنين الآن)، واللجنة التي سميت فيما بعد برابطة الدفاع عن الجنس الزنجي برئاسة غارانغ من السودان الفرنسي(مالي الآن) والأمين سنغور من السنغال.

توحيد الشعور بالهوية المشتركة للسود في جميع أنحاء العالم، مع التأكيد على ضرورة إعادة الاعتراف بالثقافة الإفريقيـة السوداء وإسهامها في بناء الصرح الحضـاري العالمي. والجـدير بالذكـر أن من أهـم وسـائل التعبير عن حركـة الجـامعة الإفريقية تتمثل في مختلف مؤتمراتها.

وتجدر الإشارة هنا أن الروابط التي كـانت بين الإفريقيين وبين الأمريكيين السود خـلال الفترة ما بين بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر والى غـاية انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945/1939 كانت تتألف أساساً من خمسة أنواع من الأنشطة هي:

1- حركـات العودة إلى إفريقيا أو هجرة السود، من أمريكا الشمالية غـالباً، ومنطقة الكاريبي والبرازيل بشكل أقل، إلى بعض أجزاء القارة الإفريقية.
2- التبشير الأمريكي الذي يمارسه مبشرون أمريكيون من أصل إفريقي، مثل(حاملي البشارة) في إفريقيا.
3- عبور أوسط MIDDLE PASSAGE متجـدد على شكل تيار من الطلبة الإفريقيين يدرسون ويتخرجون من مدارس وجامعات السود في أمريكا.
4- عدة أنواع من الأنشطة الإفريقية الجـامعة الشاملة، مثل المؤتمرات والمنظمـات والأنشطة التعليميـة والأدبية والتجارية التي جعلت الأفـارقة على صلة بعـالم السود في الأمريكتين وساعدت على التأثير في مجرى الأحداث في أفريقيا الخاضعة للاستعمار.
5- استمرار بقاء القيم الثقافية الإفريقية وتحولها في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ومما أثر في المبدأ والعامل الذي ستقوم عليه فكرة الجامعة الإفريقية، هي تجـارة الرقيق، وما تركته من أسوء الأثر في نفوس الأفارقة من معاملة لا إنسانية، ناهيك عن الملايين الذين لاقوا حذفهم خلال رحلات الموت من إفريقيا إلى العالم الجديد، بالإضافة إلى انتشار الأفكار التحررية التي صـاحبت الثورة الفرنسية سنة 1789 والتي تمحورت حول مبدأ الأمة، والعدالة، المساواة، وحقوق الإنسان. وعليه، عرفت أوروبا في القرن التاسع عشر انتشار القومية والراديكـالية، كما غلب على الخطاب السيـاسي الطابع القومي خصوصـاً إذا ما علمنا أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد تحقيق الوحـــــدة الإيطالية والاتحاد الألمـــاني سنة 1871. إن انتشار هذه الأفكار إلى العالم الجديد قد ولـــــد عند زنوج أمريكا لاسّيما لدى الطبقة المثقفة منهم شعوراً بضرورة التكتل، ومن ثم تبني فكر الجـامعة الإفريقية.

وإلى جـانب كل هذه التغيرات، كانت هناك سلسلة أو مجموعة من المنظمات والمؤتمـرات المتصلة بحركة الجامعة الإفريقية، وعدد من الأنشطة التجارية والثقافية التي وطدت الصلة بين الأفارقة وبين الأمريكيين السود، وساعدت على التـأثير في الأحداث في أفريقيا خلال فترة الاستعمار. وقد سيطرت جهود عدة شخصيات على تطور الاتجاه الرسمي المنظم للجامعة الإفريقية خلال تلك الفترة، وكان أول هذه الشخصيات هنري سيلفستر ويليامز SYLVESTER WILLIAMS مؤسس جمعية الجامعة الإفريقية سنة 1897، وماركوس غارفي MARKUS GARVEY مؤسس الرابطة العالمية لترقية السود (UNIKA) الذي لم يقتصر

على استخدام هذه الرابطة في خلق هجرة إلى إفريقيا بشكل عام وليبيريا[27] LIBERIA بشكل خاص فحسب، وإنما أيضاً لتعزيز التضامن التنظيمي والسياسي بين جميع الشعوب الإفريقية الأصل، والدكتور إدوارد ويلموت بلايدن الذي كان القوة الدافعة الأصلية وراء إبراز الشخصية الإفريقية، والدكتور وليام ديبوا DU BOIS محرر صحيفة "الكرايزيس" THE CRISIS وحركة مؤتمر كل أفريقيا أو مؤتمر الجامعة الإفريقية، الذي جعل إفريقيا موضوع تكميلي للرابطة الوطنية لترقية الشعوب الملونة، والدكتور دنكاه DANKAH مؤسس جريدة "التايمز لغرب إفريقيا" والذي أصبح زعيم الحركة الوطنية في غرب إفريقيا فيما بعد، والزعيم الشيوعي الإفريقي جورج بادمور PADMORE، وهذا بالتعاون مع سود آخرين من الكاريبي وجزر الأنتيل، مثل ليون داما من كايين، والدكتور جان برايس–مارس من هاييتي.

وكان الجنود السود – أمريكيون وأفارقة – قد شاركوا في الحرب العالمية الأولى (1914/1918)، ووجد ويليام ديبوا DU BOIS أنه من الضروري أن يُذكِّر – وفي أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي – بحقوق السود في أن يقرروا أمورهم بأنفسهم، وبالاتفاق الضمني لجورج كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية، في الدعوة إلى مؤتمر الجامعة الإفريقية، انعقد من 19 إلى 21 فيفري 1919، في باريس. وهذا المؤتمر، الذي رأسه ديبوا، وجمع أعضاء من الولايات المتحدة الأمريكية، وجزر الأنتيل، أعاد تأكيد المطالب المعادية للتفرقة العنصرية، ونقل إلى عصبة الأمم التماساً في صالح إشراف دولي على المستعمرات الألمانية السابقة. وعليه، يبرز جلياً أن هذا الالتماس كان له صدا كبير في استحداث نظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم على كل من تنجانيقا ورواندا وبوروندي في شرق إفريقيا عام 1922.

غير أن مؤتمرات الجامعة الإفريقية التي أعقبت مؤتمر باريس عام 1919، والتي دعا إلى عقدها ديبوا DU BOIS وزملائه في عواصم أوروبية وعالمية مختلفة (لندن وبروكسل وباريس 1921، لندن ولشبونة 1923، نيويورك 1924 و1927)، كانت تطالب كلها بالمساواة بين الأجناس، وبالمشاركة الفعالة للأفارقة في حكومات بلادهم.

بيد أن الجامعة الإفريقية، على الرغم مما كان يوجه لها ولزعمائها من نقد عنصري، لم تلبث أن غدت محور لقدر كبير من الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية والكاريبي وغرب إفريقيا وشرقها ووسطها، والأهم من ذلك، نشاطها الكبير في جنوب إفريقيا. لكن مع بداية الثلاثينات عملت الأزمة الاقتصادية العالمية، على فرملة إيديولوجية الجامعة الإفريقية.

وفي هذا السياق، كانت إيديولوجية هذه النخبة الجديدة فيما يختص باتجاه الجامعة الإفريقية ودخولها في دائرة الواقع السياسي، تقوم على أربعة مبادئ:

---

[27]– اشترت الجمعية الأمريكية الاستعمارية *Société Américaine de colonisation* في سنة 1821م – أي قبل فترة التكالب الاستعماري على تقسيم إفريقيا– منطقة على الساحل الغربي لأفريقيا قرب مدينة منروفيا Monrovia لتكون وطناً للزنوج الأمريكيين المحررين، وكان هذا نواة لقيام جمهورية ليبيريا المستقلة سنة 1848م.

أولاً- أن شعب القارة الإفريقية بأكمله له مصير مشـــترك ولذلك فهو بحاجة إلى توحيد جهوده إلى أقصى درجة كي يتمكن من إيجاد الحلول لمشاكله.

ثانياً- إفريقيا ينبغي أن يحكمها إفريقيون، وأن جميع أشكـــــال السيطرة والـنفوذ الأجنبيين وجميع مظاهر الاستعمار يجب القضاء عليها.

ثالثاً- كي تُحقَّقَ الوحدة ويُقّضَى على الاستعمار، ينبغي على الشعب الإفريقي إعـــادة بنـاء تاريخه وإحياء ذكرى أبطاله الوطنيين وذكرى معـاركه الكفاحية من أجل الحرية، وبعث الحياة في لغـــاته وثقافته وإعادة تأكيد كرامته واعتباره، والاعتراف بأن له دوره الواضح المميز في تقدم المجتمع الإنساني.

رابعاً- بعـــــد إنهـاء الحكم الاستعماري المبـاشر ينبغي أن يعـــــــاد تـــنظيم المجتمع الإفريقي بصورة جـــذرية- اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

أنعقد المـؤتمر الخامس لحركة الجامعة الإفريقية من 5 إلى 19 أكتوبر سنة 1945 بمدينة مانشستر البريطانية. وكان بـــدافع من زعماء أكثر شباباً، وأقل تأثراً بمســـألة الزنوج كما سبق وأن أشرنا، كما كان أهم مؤتمر بالنسبة للجامعة الإفريقية في عهد الاستعمار. وترأس المؤتمر الهرم ويليام ديبوا، وجورج بـادمور، وبـيتر مليـارد MILLIARD من غويـانا البريطانية، وكان نكروما وجومو كينياتا السكرتيرين المنظمين لهـــذا المؤتمر، الذي وافق بالإجمـاع على ضرورة استلام مقاليد الحكم من الاستعمار الذي يعد الخطوة الأولى نحو التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وأفتتح مؤتمر مانشستر أشغـاله يوم 15 أكتوبر بنقـــــد منهجي للسياسة الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا، وكانت محاوره تتركز حول النقاط التالية:

- رفض كل قيمة للحدود التي رسمها الاستعمار الإمبريالي.
- فضح العالمية الأوروبية، بوجود الأمية وقلة التغذية وسوئها وانتشار الأمراض الاستوائية في إفريقيا.
- ضرورة وقف عمليات استغلال الموارد الطبيعية والاستغلال الاقتصادي بشكل عام.
- التقليل من السيطرة السياسية الأوروبية على البلاد الإفريقية ومشاركة الإفريقيين في حكم بلادهم.
- الاستقـــلال الـــذاتي للمستعمرات الإفريقية، سواء من وجهة النظر السيـاسية أو من وجهة النظر الاقتصـــادية.

وفي السنوات التالية، توغلت حركة الجامعة الإفريقية بالتـدرج في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وذلك في الوقت الذي ظهرت فيه الاتجـــاهات الوطنية، وليست المشاعر الوطنية بالضرورة متناقضة مع اتجـاه الجامعة الإفريقية التي مهـدت في المستقبل القريب إلى عقد اتحـادات إقليمية بين الدول الإفريقية.

وتأسيساً على هذا، نستنتج أن مؤتمرات الجامعة الإفريقية المختلفة، باريس 1919، لندن وبروكسل وباريس 1921، لنـــدن ولشبونة 1922، نيويورك1927، مانشستر1945، والتي حضرها مشاركون عن شرق إفريقيا– لم تؤد فحسب إلى تدويل الكفاح الوطني ضد الاستعمار في إفريقيا بوجه عام، وفي تنجانيقا بوجه خاص، بل أنها عززت إلى حـــد كبير وعي السود في جميع أنحاء العالم بمحنتهم المشتركة كجنس مستضعف، ومقهور، وأدت إلى تزايد عدد المنضمين إلى القضية الوطنية في تنجانيقا.

وفي هذا المقام، يمكننا القول أن حركة الجامعة الإفريقية كانت عاملاً من أهم العوامل الخارجية التي ســاعدت على نمو الوعي الوطني الإفريقي وتبلور الحركة الوطنية في تنجانيقا.

ب– الحرب العالمية الثـــانية(1945/1939) ونتـــائجها:

إن المتتبع لمجريات الحرب العالمية الثـانية يلاحظ أن إفريقيا، شاركت بدرجة أكبر في مجهودات الحلفاء عما شاركت به في الحرب العالمية الأولى(1918/1914). فقـــد استفـــادت بريطانيا وحلفائها استفـــادة تامة من الوحدات البشرية، والمواد الخام، والمنتجـــات الزراعية لمستعمرات شرق إفريقيا. وكانت تنجانيقا على سبيل المثال من بين أكثر دول المنطقة تهديداً بمجريات الحرب العالمية الثانية. فبالإضافة إلى وجود حوالي (9200) مستوطن ألماني لم يخفوا تأييدهم إلى هتلر والنازية في ألمـــانيا، تخوف الإفريقيين في تنجـــانيقا من عودة شبح الحمـــلات العسكرية، التي جرت على أراضيها إبان الحرب العالمية الأولى بين القوات المشتركة للحلفاء والقوات الألمانية طيلة أربع سنوات من القتال. للإشارة هنـــا أن ايطاليا كانت قد سيطرت على الحبشة (إثيوبيا) وطردت الملك هايلي سيلاسي[28] في شهر مـاي عام 1936، وأعلنت حينها عن تكوين إمبراطوريـة شرق إفريقيا الايطاليـة.

تجدر الإشارة هنا أن عدد الأفارقة الذين جُنِدوا عام 1939، أكثر بكثير من أولائك الذين شاركوا في حرب 1914، بالإضافة إلى تغير ميكانيزمات القتال. فقـــد قاتلت فرق إفريقية في عام 1914 إلى جـانب القوات الألمانية وهذا بالنسبة لمستعمراتها الطوغو والكامرون وتنجانيقا وعدد قليل من جنوب غرب إفريقيا

[28]- بعد سقوط الحبشة يوم 3 أكتوبر عام 1935 من طرف القوات الفاشية الإيطالية، طُرد الملك هايلي سيلاسي إلى لندن. لكن بعد انهزام القوات الايطالية في شرق إفريقيا أمام الحلفاء والجيوش الإفريقية تمكن الملك هايلي سيلاسي بمساعدة اللاجئين الإثيوبيين من العودة إلى العاصمة أديس بابا في شهر مايو عام 1941. ولقد ساعدته شبكة الطرق التي كان المهندسون الإيطاليون قد بنوها، كما ساعدته الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة التي سمحت له بالاحتفاظ بإريتريا، التي وحدها فيدرالياً في عام 1950، وضمها نهائياً في عام 1962الى الحبشة(إثيوبيا). وإذا كان الملك قد أهمل الإصلاحات الضرورية من أجل رفع مستوى حياة الأهالي الفلاحين الأميين، والموزعين كذلك بين الديانات المسيحية والإسلام والوثنية، فإنه قد قام بنشاط كبير في السياسة الخارجية. ولقد اعتبره الكثير من المؤرخين والباحثين كرمز لاستقلال الشعوب الإفريقية، ورأس في عام 1963، تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، التي أخذت في عقد مؤتمراتها السنوية في عاصمة بلاده أديس بابا.

(ناميبيا الآن) ضد قوات إفريقية كانت تحت إمرة ضباط من قوات الحلفاء، ولكن في حرب 1939، تغير الوضع وقاتلت كل الوحدات الإفريقية المشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء، وعدد من الوحدات الأسيوية التي كانت دولها تخضـــع لسيطرت الاستعمار البريطاني والفرنسي ضد قوات المحور. والجدير بالملاحظة أن الجيوش الإفريقية في حرب 1914، قاتلت معظمها داخل القارة الإفريقية. وعليه، ما الفائدة التي تكتسبها هذه الجيوش من قتالها في دار السلام أو نيروبي أو ياونـدي أو الطوغو، في حين مثلت حرب 1939، نقطة تحول هامة في التاريخ الإفريقي، بمشاركة أبناءها على بعد آلاف الأميال وراء البحار في شرق آسيا ووسطها والمحيط الهنـــدي، وجبهات أوروبا الشرقية ومنطقة البحر المتوسط وغيرها من ميادين القتال، وأثر هؤلاء على مجتمعاتهم بعد عودتهم إليها، كما لعبوا دوراً هاماً في إلهاب حركة التحرير الوطني، واحتكت الشعوب الإفريقية في هذه الحرب بالعالم أجمع وعلى نطاق أوسع مما حدث في الحرب العالمية الأولى.

وكان دخول اليابان الحرب في 7ديسمبر 1941، وسيطرتها على المحيط الهندي وشرق آسيا، قد حمل السلطات الاستعمارية البريطانية على إنفـــاق موارد مالية إضافية، وتجنيد فصـائل جديدة. وعليه، ففي خلال سنتي 1944 و1945، لعبت وحدات شرق إفريقيا دوراً كبيراً ونشطاً في العمليات العسكرية في جنوب شرق آسيا، ولقد لحق بفرق شرق إفريقيا في بورما BURMA فصـــائل جديدة مكونة من اللواء الخامس والعشرون واللواء السادس والعشرون والثامن والعشرون، جُنـــدت من تنجانيقا وأوغنـــدا وكينيا. وحتى مايو 1945م، كان 374,000 جندي إفريقي يخدمون في التشكيلات النظامية، والاحتياطية للجيش البريطاني، 92,000منهم من تنجانيقا وحـــدهـا. وطبقاً لبيانات وزارة الحرب البريطانية، فإن خسائر الجيوش الإفريقية المجندة مع الحلفاء منـذ بدايـة الحرب حتى أكتـوبر عام 1945، كـانت 11,938 شخص.

ومن أهم العوامل الخارجية التي تولدت عن الحرب وسـاهمت في نمو الوعي القومي وتبلور الحركـــة الوطنية في إفريقيا جنوب الصحراء، انتشـــار الحركات والأفكار التحررية في الأوسـاط الـــدينية والسياسية الأمريكية. ومن المؤكد أن جـانباً كبيراً من البيان الذي أعلنه الوزير الأول البريطاني ونستون تشرشل والرئيس الأمريكي روزفلت بعد اجتماعهم على ظهر البارجة البحرية في المياه الإقليمية نيوفواندلند NEWFOUNDLAND يوم 14 أوت1941، وما عرف أخيراً بميثاق الأطلسي في حق الشعوب في اختيار الحكم الذي يناسبها مع اقتراح نظام دولي لحفظ الأمن، قد ساهم وفتح آفاق جديدة بالنسبة لكثير من الإفريقيين ولاسّيما الصفوة المتعلمة منهم.

وقد ساد الأمل في الأراضي التي قدمت إسهـاماً للمجهود الحربي للحلفـاء ضـــد دول المحور من الرجال أو المـــواد في أن تكـافئ على ذلك، بتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي، وكانت الحكومات الاستعمارية الأوروبية قد وعدت في بعض الحالات بتحقيق الإصلاح مقابل المساعدة المتزايدة التي يقدمها السكان الخـاضعون لهم. فقد وعـــد وزير المستعمرات البريطـاني على سبيل المثال السير كريس جونس SIR CREECH JONES بإجراء مجموعة من الإصلاحات الدستورية والاجتماعية وتحقيق تنمية اقتصادية في

مستعمرات شرق إفريقيا البريطانية عقب الحرب، إذا استطاع أن يجند العدد الإضافي من الرجال الـذي كانت بريطانيا بحـاجة إليه في جبهات جنوب شرق آسيا، والمحيط الهندي، والشرق الأوسط. وقـد قام هو بمـا طُلب إليه، لـكن الإصلاحات لم تنفذ بعد انتهاء الحرب في مستعمرات شرق إفريقيا باستثناء تنجـانيقا التي أصبحت تخضع لشروط نظام الوصاية الدولية الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1946، خصوصا إذا ما علمنا أن مهام نظام الوصـاية كانت تتمثل أسـاساً في مساعدة الشعوب الإفريقية على تطوير قـدرتها على إدارة نفسها بنفسها، وتأمين المساواة في المعـاملة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لجميع السكان.

وقد مثلت الحرب العالمية الثانية فترة تقلبات اجتمـاعية واقتصـادية وسياسية ضخمة، وتغير عالم 1939 بطريقة لا يمكن تصورها عند انتهاء الحرب عام 1945، فلقد هُزِمَتْ كل من ايطاليا وألمانيا واليابان على التوالي. ولكن دفع المنتصرون ثمناً فادحـاً للنصر وبالذات الـذين احتلت أراضيهم ودمرت، أمَّا بريطانيا فلقد أنفقت كل احتياطاتها المالية واستدانت للاستمرار في الحرب بمفردها في الغرب ضد ألمانيا لمدة عامين كاملين قبل دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب.

وبالرغم من أن بريطانيا وفرنسا قد ظلتا مسيطرتين تماماً على إمبراطوريات واسعة، إلاّ أنه قد أصبح من الواضح تماماً أن الزعامة العسكرية والاقتصادية والسياسية قد انتقلت آنذاك من الأيدي الأوروبية الغربية إلى الدولتين العظميين وهما أمريكـا والاتحاد السوفيتي، واللتين عارضتا مبدئياً المفاهيم الاستعمارية. وشعرت الإمبراطوريات الاستعمارية بأول التهـديدات في آسيا، حيث تطور الوعي السياسي وانتشر التعليم أكثر من إفريقيا، ولكن سوف تتـأثر الأخيرة أيضـاً فيما بعد. ويتضح الآن في المراسلات الرسمية بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية في الأعوام الأخيرة من الحرب، أنه قد تم الاتفـاق على أن تحصل المستعمرات الإفريقية للدول الأوروبية على استقلالها في السنوات القليلة القادمة، وكان الرئيس الأمريكي روزفلت جـد متحمساً لفكرة استقـلال الشعوب الخـاضعة للاستعمار. وعليه، أصـدرت وزارة الخارجية الأمريكية عام 1943 وثيقة بعنوان " تصريح الأمم المتحدة حول الاستقلال الوطني ".

وباختصار، نجـد أن نظم الاستعمار المختلفة قد فتحت طرقـاً عديدة، حتى وإن كانت متوازنة للسير صوب الاستقلال في كل قطـاع، كما كان للاتحـاد السوفيتي دور كبير في توجيه الدول المستعمرة نحو الاستقلال. فقد أصر الوفـد السوفييتي في مؤتمر سـان فرانسيسكو في عام 1945، على إدراج مصطلـح الاستقلال بدل الحكم الـذاتي، كما كان له دور كبير في تحرير المـادة الأولى من ميثـاق هيئة الأمم المتحدة القاضي باحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن ثم فإن الحرب العالمية الثانية، قـد مثلت نقطة تحول في التـاريخ الإفريقي حين عمقت التلاحم بين القوى الشعبيـة في إفريقيا، وهو مـا ترك أثره العميق على مصير الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية. فقد أتاح لحركة التحرير الوطني دفعة حاسمة نحو انطلاق هذه الشعوب التي فهمت حـاجتها إلى

تنظيم نفسها سياسياً والانخراط في معركة من أجل تصفية النظام الاستعماري العالمي، وذلك بتبني حل ثوري للتناقض الأساسي الذي يضعها في تعـــارض مع العالمية العالمية. وهكذا تشكلت على نطاق المستعمرات الإفريقية حركات التحرير والأحزاب السياسية الجماهيرية العاملة على تحقيق الحرية والاستقلال لشعوبها.

جـ- هيئة الأمم المتحدة ونظام الوصاية:

وفق الفصل الثاني عشر والثالث عشر والمتضمنين إقامة نظام دولي للوصاية على الدول التي كانت تحت نظام الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم، على ما يلي:

- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- النهوض بسكان المناطق التي هي تحت الوصاية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- تنمية هذه المناطق تدريجياً، وتطوير المؤسسات السياسية والتعليمية في البلاد حتى تتهيأ للحكم الذاتي أو الاستقلال.
- استحثاث سكان المناطق التي هي تحت الوصاية على المشاركة في السلطة السياسية وتوسيع هذه المشاركة تدريجياً إلى غاية حكم أنفسهم بأنفسهم.

والحقيقة أن إقامة نظام للوصاية الدولية على المناطق التي كانت تحت نظام الانتداب، تقرر بمبادرة من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وما كان على القوى الاستعمارية الأوروبية، إلاّ قبول هذا النظام وتطبيقه خصوصا إذا ما علمنا أن الاتحاد السوفييتي كان يرى أن ظاهرة الاستعمار كانت بمثابة مشكلة العصر التي لا تقبل التأجيل. وطالب ستالين في كتابه "الماركسية والمسألة الوطنية والاستعمار" بعمل مناهض للاستعمار يعتمد على قاعدة من الأممية البروليتارية. أمَّا الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت سياستها تجاه إفريقيا، تتأرجح دائماً بين منطلقاتها الحرة، وبين ما تمليه عليها مصالحها العالمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، صرح سكرتير وزارة الخارجية الأمريكي أرنست لينـدلي لصحيفة واشنطن بوست يوم 15 جانفي 1945 يقول « إن لنا مصالح قيمة في هذه المناطق الاستعمارية طالما هي تشكل مصادر للمواد الأولية وأسواقاً ممكنة لتصريف بضائعنا، وهذا أحد الأسباب الهامة التي جعلت الأمريكيين يقترحون نظام الوصاية ويدافعون عنه وعن ملحقه الخاص بنظام المساواة الاقتصادية ».

والجدير بالذكر أن المادة 87 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، نصت على تكوين لجنة أممية تابعة لمجلس الوصاية الدولي في نيويورك تقوم بزيارة المناطق التي هي تحت نظام الوصاية مرة كل ثلاث سنوات، من أجل تدقيق النظر في إدارتها، وسماع آراء سكانها وكتابة تقارير عنها تشتمل على توصيات الوفد.

أوصت هيئة الأمم المتحـــدة، بأن تصبح المنـــاطق أو الأقطار تحت إدارة دول عضوة في الجمعية العامة للهيئة الأمم، قصـــد تحقيق هدف يتجلى في تحضيرهم إلى غاية حصولهم على الاستقلال. وعليه، يمكن القول أن وضعية هذه المناطق هي مشـــابهة لوضعيتهم السابقة في إطار الانتداب ولكن تحت مراقبة دولية صـــارمة، خصوصا إذا ما علمنا أن مجلس الوصاية الدولي كان مكلف بالضغط على الدول المكلفة بالوصـاية على هذه المناطق، قصد تمكينها من الوصول إلى حكم نفسها بنفسها.

وتجـدر الإشارة هنـــا أن هيئة الأمم المتحدة قد اعتمدت على لجنة مجلس الوصاية الـــدولي، التي حالت دون تمكن الدول الوصية من الهيمنة عليها، خصوصاً وأن المجلس لم تعد فيه الأغلبية للدول الوصية إذ أن نصف أعضاء المجلس يمثـــلون الجمعية العامة، في حين يتكون النصف الآخر من أعضـــاء مجلس الوصاية غير المكلفين بالوصاية، والـذي منحت له صلاحيات المراقبة الدولية على تنمية المستعمرات.

وبإيجاز، فإن هيئة الأمم المتحدة وأجهزتهـا الجديدة، أصبحت أكثر فعـالية في مراقبة الدول الوصية بشأن الأراضي الخاضعة للوصاية. وفي هذا المجـــال نذكر دور البعثـات الزائرة ودور الـــدول الأسيوية والإفريقية العضوة في مجلس الوصاية الـــدولي، في تهيأت الجو المنـــاسب للحركات الوطنية لتقوم بالعمل السياسي الداخلي ووضع نهاية للاستعمـار، خصوصاً إذا مـــا علمنا أنه في ظل عصبة الأمم كـانت لجنة الانتداب الـــدائمة تتشكل من موظفين تعينهم الدولة التي لها حق الانتداب.

ومما تجدر الإشـــارة إليه، أن المـادة 76 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة؛ نصت على العمل من أجل تنمية الأقاليم التي هي تحت نظام الوصاية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتوفير التعليم المجاني إلى كل فئات المجتمع بغض النظر عن اللون أو الجنس. كما أصـدرت هيئة الأمم المتحدة عدة لوائح تنصّ على احترام حقوق الإنسان، واستحـداث لجـــان خـــاصة بالمستعمرات لاسّيما اللجنة الرابعة لتصفيـة الاستعمار للجمعية العامة باعتبارها الجهاز المكلف بتهيئة العمل الخاص بقضـــايا الاستعمار وتهيئة الرأي العام الدولي المتعاطف مع الدول الواقـعة تحت الاستعمار. أمَّا بموجب المـادة 86 من ميثـاق هيئة الأمم المتحـــدة، يحق للجمعية العامة انتخاب أعضاء مجلس الوصاية لمدة ثلاث سنوات.

أمَّا المادة السادسة 6 من وثيقة الوصاية الدولية، فقد نصت صراحـة على بعث تطوير المؤسسات التعليمية والسيـاسية التي تكفل إعداد تنجـانيقا للاستقلال، عن طريق تأمين المشاركـــة المتزايدة تدريجيـاً للأهـــالي الأفـارقة في الأجهزة الإدارية المركـزية والتمثيلية.

ومن الجدير بالذكر أن السياسة البريطانية طرأ عليها تغير كبير بعـد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد انهزام المحافظين أمام حزب العمال LABOUR PARTY في انتخابات جويلية 1945. فقد اتَّخذت الحكومة البريطانية خطوة هائلة عام1947 بتصفية مستعمراتها في الهنـــــد، وقسمت شبة القارة الهنـــدية بين الهند وباكستان اللتين استقـلتا في إطار الكومنولث، ثم استقلت جزيرة سيـــلان بنفس الطريقة، بينما حصلت

بورمـــا على استقلالهـــا دون الانضمام إلى الكومنولث. وعليه، رأى الإفريقيون ذوو الثقـــافة السياسية تمـــاماً مثل شعوب جنوب شرق آسيا أن نهاية الإمبراطورية البريطانية في الهنـــد، قد أنهت تمـــاماً عصر الاستعمار في كل مكان في العالم، ولـــذلك بدأت وتيرة الأحداث تزداد سرعة في إفريقيا بفضل حركة التحرر الإفريقية الأسيوية انطـــلاقاً من جنوب شرق آسيا، حيث حصلت إندونيسيا على استقـــلالها من الهولنديين عام 1951، وطردت حركة المقاومة الفيتنامية الشيوعية المسلحة بقيادة هوشي منه الفرنسيين من الهنـــد الصينية عام 1954. كما تجدر الإشارة هنـــا أن شخصية "المهاتمـــا غانـــدي" أشاعت في إفريقيا الاستوائية طريقة النّضـــال الذي لا يلجأ إلى العنف.

وبـــدأ النفوذ الأمريكي والسوفييتي في الظهور عبر مؤسسة هيئة الأمم المتحدة، ثم ازداد هذا النفوذ كثيراً بعد ذلك في إفريقيا في إطار الحرب البـــاردة، ولكن أدى انضمام الدول الأسيوية الجديدة إلى تغيير ميزان التصويت في الأمم المتحدة بطريقة جذرية، وأصبحت هذه الدول تطـــالب بإنهاء الاستعمار بأقصى سرعة في كل مكان. وتولت الهند رئاسة المجموعة وطورت حكومتها مفهوم الحياد الايجـــابي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي أثنـــاء عصر الحرب الباردة، وقام أول مؤتمر لتلك الدول غير المنحازة في باندونغ في إندونيسيا عام 1955، وحضرته أيضـــاً، جمهورية الصين الشعبية، وكانت الدول الإفريقية المستقلة هي مصر وإثيوبيا ولبيا فقط وإن أرسلت أيضاً، معظم الحركات الوطنية في بعض الدول الإفريقية مندوبين عنها. وأعلن المؤتمر في بيانه الشهير بأن الاستعمار في جميع صوره شر، يجب إنهاؤه بسرعة، مع دعوة الدول الاستعمـــارية إلى منح الحرية والاستقلال للشعوب المستعمرة، وامتدت حركـــة التضامن بين الدول الأسيوية ودول الشرق الأوسط إلى كل المناضلين السياسيين في كل إفريقيا جنوب الصحراء.

وأخيراً، يمكننا القول أن أثر العامل الدولي في عهد الأمم المتحـــــدة، بهيـــاكلها ولجـــانها التي تهتم بقضـــايا تحرير الشعوب ومحاربة الاستعمار، قد شكل سنداً قوياً للحركة الوطنية في إفريقيا للتخلص من السيطرة الاستعمارية. ولا نقول أن العامل الدولي هو الذي خلق الحركة الوطنية، بل نقول أن العامل الدولي ظهر كعامل من العوامل الخارجية المساعدة على نمو الحركة الوطنية في إفريقيا جنوب الصحراء، وهيـــأ لها الجو المنـــاسب لتقوم بالعمل السياسي والمطالبة باسترجاع الاستقلال.

الجدول الزمني لاستقلال الدول الإفريقية.

الدولة	تاريخ استقلالها	الدولة المستعمِرة	ملاحظات
إثيوبيا	قديم	—	احتلال إيطالي ١٩٣٥–١٩٤١
ليبيريا	١٨٤٧/٧/٢٦	—	مستعمرة خاصة ١٨٢٢–١٨٤٧
جنوب أفريقيا	١٩١٠/٥/٣١	بريطانيا	جنوب أفريقيا، اتحاد يتألف من أربع مستعمرات: مستعمرة الكاب، والناتال، ومستعمرة نهر الأورانج، والترانسفال. وكانت المستعمرتان الأخيرتان جمهوريتين مستقلتين إلى ١٩٠٢/٥/٣١. وأصبح الاتحاد جمهورية خارج الكومنولث البريطاني في ١٩٦١/٥/٣١. حكومة من الأقلية البيض. «استقلال» غير معترف به. مناطق الحكم الذاتي: ترانسكاي ١٩٧٦/١٠/٢٦ بوفوتاتسوانا ١٩٧٧/١٢/٦ فيندا ١٩٧٩/٩/١٣ سيسكاي ١٩٨١/١٢/٤
مصر	١٩٢٢/٢/٢٨	بريطانيا	اتحدت مع سوريا تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» من ١٩٥٨/٢/١ إلى ١٩٦١/٩/٢٨. كونت اتحادًا مع المملكة اليمنية من ١٩٥٨/٣/٨ إلى ١٩٦١/١٢/٢٦. احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى تاريخ ١٩٧١/٩/٢.
ليبيا	١٩٥١/١٢/٢٤	إيطاليا	إدارة بريطانية لطرابلس وبرقة وفرنسية لفزان ١٩٤٣–١٩٥١.
إثيوبيا (إريتريا)	١٩٥٢/٩/١١	إيطاليا	إدارة بريطانية ١٩٤١–١٩٥٢. اتحاد بين إريتريا وإثيوبيا، ١٩٥٢. وحدة كاملة ١٩٦٢/١١/١٤.
إثيوبيا (أوغادين)	١٩٥٥		احتلال إيطالي ١٩٣٦–١٩٤١: إدارة بريطانية ١٩٤١–١٩٥٥.

السودان	١٩٥٦/١/١	بريطانيا مصر	الحكم الثنائي الانجليزي المصري.
المغرب	١٩٥٦/٣/٢	فرنسا	
تونس	١٩٥٦/٣/٢٠	فرنسا	
المغرب (جزء من)	١٩٥٦/٤/٧	إسبانيا	المنطقة الشمالية الإسبانية.
المغرب (جزء من)	١٩٥٦/١٠/٢٩		المنطقة الدولية (طنجة).
غانا	١٩٥٧/٣/٦	بريطانيا	(ساحل الذهب) بما في ذلك توغو البريطانية (وصاية الأمم المتحدة)، جزء من مستعمرة توغو الألمانية السابقة.
المغرب (جزء من)	١٩٥٨/٤/٢٧	اسبانيا	المنطقة الجنوبية الاسبانية.
غينيا	١٩٥٨/١٠/٢	فرنسا	غينيا الفرنسية.
الكامرون	١٩٦٠/١	فرنسا	وصاية الأمم المتحدة، الجزء الأكبر من مستعمرة الكامرون الألمانية السابقة.
توغو	١٩٦٠/٤/٢٧	فرنسا	وصاية الأمم المتحدة، الجزء الأكبر من مستعمرة توغو الألمانية السابقة.
السنغال	١٩٦٠/٦/٢٠ (١٩٦٠/٨/٢٠)	فرنسا	استقلت بدايةً باسم «اتحاد مالي» الذي ضمها هي والسودان الفرنسي السابق (مالي). تفكك الاتحاد بعد شهرين. اتحدت مع غامبيا في كنفدرالية سينيغامبيا من ١١٩٨٢/١.
مدغشقر	١٩٦٠/٦/٢٦	فرنسا	الجمهورية الملغاشية.
زائير	١٩٦٠/٦/٢٠	بلجيكا	دولة الكونغو المستقلة ١٨٨٥/٥/٢ إلى ١٩٠٨/١١/١٨، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه الكونغو البلجيكي، واستبدل اسم الكونغو في ١٩٧١/١٠/٢٧.
الصومال	١٩٦٠/٧/١	إيطاليا	وصاية الأمم المتحدة. وحدة تضم مستعمرتين.
		بريطانيا	استقل الصومال البريطاني قبل حدوث الوحدة اعتبارًا من ١٩٦٠/٦/٢٦.
بنين	١٩٦٠/٨/١	فرنسا	غُيِّر الاسم من داهومي في ١٩٧٥/١١/٣٠.
النيجر	١٩٦٠/٨/٣	فرنسا	
بوركينا فاسو	١٩٦٠/٨/٥	فرنسا	غُيِّر الاسم من فولتا العليا في ١٩٨٤/٨/٤.
كوت ديفوار	١٩٦٠/٨/٧	فرنسا	
تشاد	١٩٦٠/٨/١١	فرنسا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٦٠/٨/١٣	فرنسا	إمبراطورية أفريقيا الوسطى من ١٩٧٦/١٢/٤ إلى ١٩٧٩/٩/٢٠.

الكونغو (برازافيل)	١٩٦٠/٨/١٥	فرنسا	(الكونغو الأوسط).
غابون	١٩٦٠/٨/١٧	فرنسا	
نيجيريا	١٩٦٠/١٠/١	بريطانيا	
موريتانيا	١٩٦٠/١١/٢٨	فرنسا	
سييراليون	١٩٦١/٤/٢٧	بريطانيا	
نيجيريا (الكامرون الشمالية البريطانية)	١٩٦١/٦/١	بريطانيا	وصاية الأمم المتحدة. جزء من مستعمرة الكامرون الألمانية السابقة. أجري استفتاء شعبي يومي ١١ و١٩٦١/٢/١٢.
الكامرون (الكامرون الجنوبية البريطانية)	١٩٦١/١٠/١	بريطانيا	وصاية الأمم المتحدة. جزء من مستعمرة الكامرون الألمانية السابقة. أجري استفتاء شعبي يومي ١١ و١٩٦١/٢/١٢. قيام وحدة مع الكامرون باسم جمهورية الكامرون المتحدة.
تنزانيا	١٩٦١/١٢/٩	بريطانيا	(تنجانيقا) وصاية الأمم المتحدة. الجزء الأكبر من مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية السابقة. تغيّر الاسم إلى تنزانيا على أثر إقامة وحدة مع زنجبار في ١٩٦٤/٤/٢٧.
بوروندي	١٩٦٢/٧/١	بلجيكا	وصاية الأمم المتحدة. رواندا – أوروندي، قسّمت عند الاستقلال. الجزء الأصغر من مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية السابقة.
رواندا	١٩٦٢/٧/١	بلجيكا	
الجزائر	١٩٦٢/٧/٣	فرنسا	
أوغندا	١٩٦٢/١٠/٩	بريطانيا	
تنزانيا (زنجبار)	١٩٦٣/١٢/١٠	بريطانيا	إقامة وحدة مع تنجانيقا باسم تنزانيا في ١٩٦٤/٤/٢٧.
كينيا	١٩٦٣/١٢/١٢	بريطانيا	
ملاوي	١٩٦٤/٧/٦	بريطانيا	(نياسالاند) كوّنت اتحادًا مع روديسيا في ١٩٥٣/١٠/١ إلى ١٩٦٣/١٢/٣١.
زامبيا	١٩٦٤/١٠/٢٤	بريطانيا	(روديسيا الشمالية) كوّنت اتحادًا مع نياسالاند وروديسيا الجنوبية من ١٩٥٣/١٠/١ إلى ١٩٦٣/١٢/٣.
غامبيا	١٩٦٥/٢/١٨	بريطانيا	اتحدت مع السنغال في كنفدرالية سينيغامبيا من ١٩٨٢/١/١.
بتسوانا	١٩٦٦/٩/٣٠	بريطانيا	(بِتشوانالاند).
ليسوتو	١٩٦٦/١٠/٤	بريطانيا	(باسوتولاند).

موريشيوس	١٩٦٨/٣/١٢	بريطانيا	
سوازيلاند	١٩٦٨/٩/٦	بريطانيا	
غينيا الاستوائية	١٩٦٨/١٠/١٢	اسبانيا	تشمل ريو موني وماسياس نغويما بيوغو (فرناندو بو).
المغرب (إفني)	١٩٦٩/٦/٣٠	اسبانيا	(إقليم إفني).
غينيا – بيساو	١٩٧٤/٩/١٠	البرتغال	غينيا البرتغالية سابقًا.
موزمبيق	١٩٧٥/٦/٢٥	البرتغال	
الرأس الأخضر	١٩٧٥/٧/٥	البرتغال	
جزر القمر	١٩٧٥/٧/٦	فرنسا	(أرخبيل القمر) باستثناء جزيرة مايوت التي لا تزال أحد أقاليم فرنسا فيما وراء البحار.
ساوتومي وبرنسيبي	١٩٧٥/٧/١٢	البرتغال	
أنغولا	١٩٧٥/١١/١١	البرتغال	(بما في ذلك كابندا).
الصحراء الغربية	١٩٧٥/٢/٢٨	اسبانيا	(ريو دي أورو والساقية الحمراء). استولت عليها المغرب على أثر انسحاب اسبانيا منها، وتصدت لهذا الاحتلال جبهة البوليساريو التي نشأت في ١٩٧٣/٥/١٠.
سيشيل	١٩٧٦/٦/٢٦	بريطانيا	
جيبوتي	١٩٧٧/٦/٢٧	فرنسا	الصومال الفرنسي السابق.
زيمبابوي	١٩٨٠/٤/١٨	بريطانيا	(روديسيا، روديسيا الجنوبية السابقة) من ١٩٦٥/١١/١١ إلى ١٩٧٩/١٢/١٢ طبق فيها إعلان أحادي للاستقلال (UDI). كوّنت اتحادًا مع روديسيا الشمالية ونياسلاند من ١٩٥٣/١٠/١ إلى ١٩٦٣/١٢/٣١.
ناميبيا	١٩٩٠/٣/٣١	جنوب أفريقيا	(جنوب غربي أفريقيا) وصاية الأمم المتحدة. مستعمرة جنوب غربي أفريقيا الألمانية السابقة. أثارت خلافًا بين جنوب أفريقيا والأمم المتحدة.

المحور الرابع: إسهامات الثورة التحريرية الجزائرية في دعم حركات التحرر الإفريقية(محاضرتان)

ساهمت الجزائر بقدر كبير في تصفية القارة من السيطرة الاستعمارية. وكانت إفريقيا بمثابة حقل لنشاط دبلوماسي مكثف، ومحورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة وبعدها، والتي أكسبتها مكانة الريادة أو الزعامة على دول العالم الثالث. وفي هذا الإطار ، اكتسبت الجزائر بفضل نضالها التحرري شرعية تاريخية سمحت لها بأن تلعب دورا بارزا على الساحة الإفريقية. كما ورثت السياسة الخارجية الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية هذه الشرعية التي وظفت في مجال تحرير إفريقيا من كل أشكال السيطرة.

1- المميزات الدولية للثورة الجزائرية:

كانت الثورة الجزائرية ثورة تحررية شاملة وموحدة من اجل استرجاع السيادة الوطنية ووضع حد لمحاولات القضاء على الشخصية الوطنية ومحو القيم الحضارية والتاريخية للمجتمع الجزائري، وكان من أهم التأثيرات الكبرى لهذه الثورة على المجتمع الجزائري هي تعميق وحدة وتماسك الشعب الجزائري. كما شكلت نموذجا لبقية الشعوب التي كانت تحت الاستعمار وفي مقدمتهم الشعوب الإفريقية. وعليه، لم تكن ثورة وطنية شعبية هدفها تحقيق القيم الإنسانية وتطبيق احترام حقوق الإنسان واسترجاع الاستقلال لدولة الجزائر بل كذلك وفي نفس الوقت كانت ثورة ذات أبعاد دولية من أجل تحقيق هذه الأهداف في المناطق الأخرى من العالم المستعمِر، والعمل على تحقيق وحدة الوطن العربي، وتسجيل القضية الجزائرية في كل المحافل الدولية، من أجل جعلها قضية حقيقية في كل العالم، وذلك بمساعدة كل المتضامنين معنا.

والجدير بالذكر أن الثور الجزائرية كانت شرعية حتى بمفهوم النظام الدولي، لأن هدفها كان استعادة استقلال دولة ذات سيادة كاملة تم احتلالها عام 1830. ذلك أن الثورة لم تكن نابعة من قناعة ذاتية إنسانية، بل وأكثر من ذلك كانت نابعة من التجربة التاريخية التي عاشتها الجزائر خلال المقاومات الشعبية المستمرة منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي.

كما كان للثورة التحررية الجزائرية تأثير إقليمي ودولي كذلك من حيث مضاعفة تعبئة ويقضة شعوب المناطق المستعمرة باستعمال الحروب الشعبية وحرب العصابات في غياب التكافؤ العسكري والمادي مع المستعمِر. لقد أثبتت الثورة الجزائرية للعالم أن الاستعمار الفرنسي هو الذي لم يحترم قوانين الحرب نفسها، باستعمال الأسلحة المحرمة دوليا كالنابالم وسياسة الأرض المحروقة، كما أكدت كذلك للعالم بأنها كانت ثورة حضـــــارية إنسانية بما فيها المعـــاملة والعناية بأسرى الحرب الفرنسيين وتفضيلهم حتى على الثوار الجزائريين. يضاف إلى ذلك أن الثورة التحررية لم تعتمد على العمل المسلح فقط كوسيلة لتحقيق هدفها المعلن وهو استرجاع السيادة، بل اعتمدت كذلك على العمل السياسي والدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية وجعلها حقيقة واقعة في العالم كله.

2- البعد الإفريقي للثورة الجزائرية.

لم تُغفل الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر سنة 1954 الفضاء الدبلوماسي ، وعلى هذا الأساس ، تأسس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي كان يضم محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة وأمحمد يازيد. وفي أفريل سنة 1955، شارك وفد عن جبهة التحرير الوطني ضم كل من حسين آيت أحمد ومحمد يازيد في مؤتمر باندونغ الذي ندد بالاستعمار الفرنسي، وكذا تمكن الوفد من عرض القضية الجزائرية على هذا المؤتمر. وعليه، يمكننا القول أن جبهة التحرير الوطني تمكنت من الدخول في العائلة الأفرو-أسيوية. كما يجمع الكثير من العارفين بشؤون الجزائر أن مشاركة جبهة التحرير الوطني يعد بمثابة نصر كبير ليس فقط للجزائر بل لكل الحركات التحررية الإفريقية وكذلك مؤشر لميلاد دبلوماسية الثورة حيث سجلت الجبهة بحضورها القوي لهذا المؤتمر أول انتصار دبلوماسي لها.

وفي هذا السياق، تبنى مؤتمر باندونغ قرارات سياسية حاسمة اعتبرت مكاسب هامة للثورة الجزائرية وحركات التحرر الإفريقية على الصعيد الدبلوماسي . وعليه، تبنى المؤتمر قرارا بمساندة الجزائر في كفاحها من أجل تقرير مصيرها واسترجاع استقلالها من جهة ، وقيام 14 بلدا مشاركا في المؤتمر بإرسال وثيقة مؤرخة في 26 جويلية سنة 1955 إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للمطالبة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العادية العاشرة للأمم المتحدة من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أنه بالموازاة مع افتتاح الدورة في سبتمبر ، كانت الثورة تحقق انتصارات عسكرية باهرة لاسيما هجومات الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955، وانتصارا دبلوماسيا كبيرا بمقر هيئة الأمم المتحدة بعدما سُجلت القضية الجزائرية في جدول الأعمال.

وعلى هذا الأساس، تبلورت علاقة الثورة الجزائرية بحركات التحرير الإفريقية من خلال المشاركة في اجتماعات مؤتمرات الشعوب الإفريقية التي، تأثرت بالقضية الجزائرية في فلسفتها ونضالها.

وعليه، يمكن القول أنه ابتداء من سنة 1958 أصبحت علاقة الثورة الجزائرية بالحركات التحررية في إفريقيا علاقة تكامل في جميع المجالات، فشرعت الدبلوماسية الجزائرية في المشاركة في مختلف المؤتمرات الإفريقية، وكان ممثلها في هذه المؤتمرات في البداية السيد أمحمد يازيد ، أحمد بومنجل وفرانز فانون. ولعل أبرز مشاركة كانت في مؤتمر أكرا من 15 إلى 22 أفريل سنة 1958 وبمبادرة من الرئيس نكروما NKRUMAH حضر المؤتمر ممثلين عن كل حركات التحرر الإفريقية إلى جانب حضور ثمانية دول إفريقية مستقلة هي : غانا، مصر ، إثيوبيا ، ليبيريا ، ليبيا ، المغرب، السودان وتونس. إن حضور ممثلين عن حركات التحرر والدول المستقلة السابقة الذكر قد مكن من إدراج القضية الجزائرية في أولويات جدول أعمال المؤتمر. وقد تبنى هذا المؤتمر لائحة هامة تضمنت دعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير واسترجاع السيادة.

كما نصت اللائحة على ضرورة بذل الدول المشاركة أقصى الجهود لمساعدة الشعب الجزائري ليتمكن من استرجاع سيادته الوطنية، وإرسال وفد لزيارة مختلف العواصم العالمية لعرض القضية الجزائرية والدفاع عن

جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري. كما تقرر تشكيل مجموعة إفريقية في إطار المجموعة الأفرو– أسيوية بهيئة الأمم المتحدة للتنسيق في مسألة دعم القضية الجزائرية.

أما المؤتمر الثاني ، فانعقد بمنروفيا من الرابع إلى الثامن أوت سنة 1959 ضم إضافة إلى الثماني دول السابقة ، دولة غينيا كوناكري التي تحصلت على استقلالها يوم 2 أكتوبر سنة 1958.

ومما هو جدير بالذكر أن وفد الحكومة المؤقتة قد شارك في هذا المؤتمر بصفة عضو دائم. وعلى هذا الأساس، يمكننا القول أن الدبلوماسية الجزائرية قد حققت نجاحا ديبلوماسيا باهرا خصوصا إذا ما علمنا أن العلم الجزائري رفرف عاليا بمقر المؤتمر. كما أخذ حيزا كبيرا من أشغاله للتباحث في القضية الجزائرية.

وفي هذا السياق ، تدخل السيد امحمد يازيد وزير الثقافة ورئيس وفد الحكومة المؤقتة في المؤتمر بطرح انشغالات الوفد وما تقرر فعله فيما يخص القضية الجزائرية. وكان رد فعل المؤتمر تبني لائحة سياسية تضمنت توصيات كان أهمها:

–تحضير مناقشة جادة حول القضية الجزائرية خلال دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

–مواصلة الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية.

–الدعم المادي للقضية الجزائرية، وترك للحكومات مهمة تحديد حجم وطبيعة ذلك الدعم .

وكنتيجة لانعقاد هذا المؤتمر ، اعترفت جمهورية غينيا كوناكري بالحكومة المؤقتة. وتبعا لهذا الاعتراف ، زار وفد من الحكومة المؤقتة يقوده أمحمد يازيد كوناكري يوم 9 أوت وأجرى محادثات مع السلطات الغينية.

وانعقد المؤتمر الثالث بأديس أبابا من 14 إلى 24 جوان سنة 1960 ، حضرته 13 دولة، إضافة إلى مندوبين لهم صفة ملاحظين " أنغولا ، كينيا أوغندا ، روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، رواندا ، بورندي جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حاليا) وجنوب إفريقيا". أما فيما يخص الوفد الجزائري ، فقد تقرر أن يكون عضوا مشاركا وممثلا من قبل السادة أمحمد يازيد رئيسا للوفد، فرانز فانون، عمر أوصديق وأحمد بومنجل. تناول المؤتمر القضية الجزائرية في فترة تميزت بتبني الجنرال ديغول لمبادرة سياسية تجلت في طلبه من القيادة الثورية التفاوض لحل القضية يوم 14 جوان سنة 1960.

أخيرا، انعقد مؤتمر ليوبولد فيل بدعوة من باتريس لومبا من 25 إلى 31 أوت سنة 1960. وهيمنت على أشغال المؤتمر القضية الكنغولية بينما نالت القضية الجزائرية دراسة نقطة واحدة تمثلت في التنديد بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية. وبالرغم من أن جبهة التحرير الوطني لم تحقق الكثير في هذا المؤتمر إلا أنها سجلت نتائج جد مرضية تمثلت في اعتراف بعض الدول الإفريقية بالحكومة المؤقتة ومشاركة المندوبين الجزائريين كعضوين دائمين.

وأيا ما كان الأمر، فإن الدبلوماسية الجزائرية فرضت وجودها في المؤتمرات التي تلت مؤتمر أكرا (مؤتمر منروفيا 1959، مؤتمر أديس أبابا جوان 1960، مؤتمر تونس للشعوب الإفريقية جانفي سنة 1960، وحققت نجاحات دبلوماسية كبيرة لاسيما عندما أصبح العلم الجزائري يرفرف عاليا بمقرات المؤتمرات، ومواصلة الدعم الدبلوماسي والمادي للقضية الجزائرية. ويكفينا الإشارة هنا إلى النجاحات السياسية والدبلوماسية الهامة التي تمثلت في اعتراف 36 دولة عربية وإفريقية بالحكومة المؤقتة غداة استرجاع الاستقلال.

أما عن أهم الحركات والأحزاب الإفريقية التي كانت لديها علاقة قوية ومباشرة مع الثورة الجزائرية فنذكر مثلا حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لتنجانيقا TANU تحت رئاسة جيوليوس نيريري الذي تأسس في جوان 1954، الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر بزعامة أميلكار كابرال AMILCAR CABRAL، وجبهة تحرير موزمبيق FRELIMO والجبهة الشعبية لتحرير أنغولاMPLA ، الإتحـــاد الشعبي الإفريقي لزمبابوي بزعامة جوشوا نكومو، والإتحاد الوطني الإفريقي لزمبابوي بزعامة روبرت موغابي ، المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا SWAPO التي تأسست سنة 1959 بزعامة سام نجوما ، إضافة إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC في جنوب إفريقيـــا الذي تأسس سنة 1912 ، وحركة تحـــرير ساوتومي وبرانسيب[29] LIBERATION MOVEMENT OF SAO-TOME AND PRINCIPE.

والجدير بالذكر أن الحركات التحررية الإفريقية التي لم تسترجع سيادتها بعد منتصف الستينات ووجدت في الجزائر أرضا خصبة وقاعدة خلفية للانطلاق منها، كما كان لهذه الأحزاب تمثيليات دائمة بالجزائر ، إضافة إلى استفادة مقاتليها من التدريب العسكري في الأراضي الجزائرية، وكذا الدعمين السياسي والمالي. وكان للجزائر جهازا أو قسما خاصا تابع لجبهة التحرير الوطني برئاسة السيد جلول ملايكة أوكلت إليه مهمة التنسيق مع حركات التحرر الإفريقية، وكان مقره فيلا بومعراف أين يتوافد عليه زعماء الحركات التحررية لتنشيط المؤتمرات الصحفية أو الإدلاء بتصريحات سياسية. وعليه ، وصف الزعيم أمليكار كابرال الجزائر ب "قلعة الأحرار". وكانت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية فضاء مكن الدبلوماسية الجزائرية من فرض وجودها بتدعيم حركات التحرر الإفريقية كتدويل قضاياها العادلة واستصدار لوائح سياسية نددت بالاستعمار البرتغالي وممارسة الأقليات البيضاء للأبارثايد في ناميبيا وجنوب إفريقيا، إضافة إلى تجنيد وتسخير الطاقات الدولية لتدعيم الكفاح المسلح في القارة السمراء لوضع نهاية للتواجد

[29]- هي عبارة عن أرخبيل يتكون من جزيرتين هما ساوتومي Sao tomé التي تبلغ مساحتها 859 كلم مربع وجزيرة برانسيب 142 كلم مربع ومجموعة من الجزر الصغيرة في المحيط الأطلسي على بعد 220 كلم شمال غرب الغابون. وفي سنة 1951، أصبحت مقاطعة في ما وراء البحر تابعة للبرتغال التي استغلت مواردها الاقتصادية والبشرية أبشع استغلال بما في ذلك تطبيق نظام السخرة في حق الأهالي الذين انتفضوا ضد الكولون سنة 1953 ، الأمر الذي أدى إلى وقوع مجزرة في حقهم نفذتها السلطات الإمبريالية البرتغالية في موقعة باتيبا راح ضحيتها أكثر من مائة قتيل . إن هذه المجزرة قد تركت أسوء الأثر في نفوس الأهالي لاسيما الطلبة الذين كانوا يزاولون دراساتهم في لشبونة. وعليه ، قام الطالبان **مانويل بنتو دا كوستا وميغال تروفوادا** بتأسيس حركة تحرير ساوتومي وبرانسيب.

الاستعماري في إفريقيا. وبرز ذلك جليا من خلال المشاركة الفعالة في لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت الجزائر من بين مؤسسيها ومتبرعة بمبلغ سبعين ألف جنيه إسترليني .

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها في الأخير، أن علاقة الثورة الجزائرية بحركات التحرر الإفريقية كانت علاقة تكامل، وأن هذه الأخيرة شكلت العمق الاستراتيجي لحرب التحرير الجزائرية وفي المقابل ساهمت الثورة الجزائرية بقدر كبير في تصفية القارة السمراء من السيطرة الاستعمارية. وفي هذا الإطار، اكتسبت الجزائر بفضل نضالها التحرري شرعية تاريخية سمحت لها بأن تلعب دورا بارزا على الساحة الإفريقية. كما ورثت السياسة الخارجية الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية هذه الشرعية التي وظفت في مجال تحرير إفريقيا من كل أشكال السيطرة وباسم حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في التصرف في مواردها الأولية.كما وجدت الحركات التحررية الإفريقية في الثورة الجزائرية نموذجا ليس فقط في إخراج استعمار تقليدي، بل كذلك نموذجا لمواجهة استعمار استيطاني الممارسة، خاصة في أنغولا، الموزمبيق، زمبابوي، كينيا، جنوب إفريقيا. كانت كذلك دافعا قويا لبقية حركات الاستقلال لعدم المساومة مع المستعمر، مثلما حدث في غينيا كوناكري، تحت قيادة أحمد سيكوتوري، حيث رفضت هذه الأخيرة عام 1958 الاستقلال المشروط من الاستعمار الفرنسي.

ببليوغرافيا عامة عن الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا واسيا

-العربيـة:

- المعمري، أحمد حمود: **عُمان وشرق إفريقيا، ترجمة أمين عبد الله، مطابع سجل العرب، 1980.**
- أوليفر رولاند وأنتوني أتمور: **إفريقيـــا منـــــذ عـام 1800**، ترجمة فريد جورج، المجلس الأعلى للثقـــافة، القاهرة، 2005.
- الجمل شوقي وعبد الله عبد الرزاق: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، (د.ت).
- بواهن، آدو: **تاريخ إفريقيا العام**، المجلد السابع، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية .ش.م.ل، بيروت(لبنان)، 1990.
- بوسلطان محمد وبكاي حمان: **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- بكاي، منصف: **الاحتـــــلال البريطـاني في إفريقيا- تنزانيا (تنجـانيقا سابقـــا) نموذجـا**, دار السبيل للنشر والتوزيع, الجـزائر, 2009.
- تشرشل (ونستون):**مـــــــذكرات تـــــــشرشل،ج.1**، ترجمة منشورات دار المنار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغـــــــــداد، (د.ت).
- جمال حمدان: **إستراتيجية الاستعمار والتحرر**، دار الشروق، بيروت 1983.
- حسن إبراهيم حسن: **انتشـــــار الإسلام والعروبة فيمـــا يلي الصحراء الكبـــرى** , معهد الدراسات العربية العالمية, القاهرة، 1957.
- حراز(رجب): **بريطـــــانيا وشرق إفريقيا(من الاستعمار إلى الاستقلال)**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.
- دفي، جيمس: **البرتغـال في إفريقيـا , ترجمـة جـاد طـه, القاهرة،1961.**
- درويش، مديحة أحمد: **سلطنة عمان خلال القرنين الثامن عش والتاسع عشر**، دار الشروق، الرياض، 1982.
- سيكـــوتـــوري (أحمد): **إفريقيـا في مسيرة النـهضـــة**، ترجمـــــة محمد البخـــــاري، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- عبد الحميد زوزو: **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا واسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
- عباس محمود العقاد: **روح عظيم المهاتما غاندي**، شركة فن الطباعة، الإسكندرية، 1999.
- عائشة، علي السيار: **دولـة اليعاربة في عُمان وشرق إفريقيا في الفترة من 1624-1741، دار القدس للنشر، بيروت، 1973.**
- عودة(عبد الملك): **الأمم المتحـــــدة وقضـــايا أفريقيـــا**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1967.

- **فالح، حنظل: العرب والبرتغال في التاريخ، منشورات المجمع الثقافي، الإمارات العربية، 1997.**
- فايز صالح أبو جابر: **الاستعمار في جنوب شرق آسيا**، دار البشير، عمان، 1990.
- كولين(ليجوم): **الجامعة الأفريقية(دليل سياسي موجز)**، ترجمة أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966
- كي-زاربو(جوزيف): **تاريخ إفريقيا السوداء**، ترجمة يوسف شلب الشام، ق.2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1994
- مادهو (بانيكار.ك): **الثورة في إفريقيا**، ترجمة روفائيل جرجس، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)
- موسى، سلامة: **غاندي والحركة الهندية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

ب- الأجنبية:

- Almeida-Topor, H. d : ***Naissance des Etats Africains***, Casterman-Giunti, Firenze, 1996.

- Alpers, Edward: ***Ivory and Staves in East-Central Africa: Changing Patterns of International Trade to the Later Nineteenth Century***, Heinemann, London, 1975.
- Bohner, Theodor: ***Der Deutsche Kaufman Uber See***, Berlin, 1939.
- Bühler, Johannes: ***Vom Bismarck-Reich zum geteilten Deutschland***, Walter de Grüter, Berlin 1960.
- Bailey. T.A: ***Wooderow Wilson and the lost Paice***, Franklin Watts incorporated, 1978.
- Coupland, Reginald: ***The British Anti-Slavery movement***, Clarendon Press, Oxford, 1933.
- **———————**: ***The Exploitation of East Africa 1856-1890 The slave trade and the scramble***, Faber and Faber Limited, London, 1939.
- **———————**: ***East Africa and its Invaders***, Oxford university press, London, 1968, pp:16-17.
- Coulson, Andrew: ***Tanzania: A political economy***, Oxford University Press, Oxford, 1982
- Cornevin, M: ***Histoire de l'Afrique contemporaine***, Payot, Paris, 1978.

- Chidzero, B.T.G: ***Tanganyika and international trusteeship***, Oxford University Press, London, 1961.

- Chikh , Slimane :***L'Algérie porte de l'Afrique***, Casbah Editions , Alger, 1999.

- Eliot Brennan: ***Promoting Democracy in Myanmar: Political Party Capacity Building***, Institute for Security and Development Policy, Singapore, 2013.

- Fage, J.D. A: ***History of Africa***, Hutchinson and co, London, 1978.

- Gus, Liebenow: ***Colonial rule and political development in Tanzania (The Makond case)***, Northwestern University Press, Evanston (USA), 1971

- Gunther, John: ***L'Autre Afrique***, Librairie Gallimard, Paris, 1958

- Grimaud, Nicole : ***La politique extérieure de l'Algérie***, Editions Karthala, paris,1984.

- Harlow,V., Chilver, E. and Smith, A (eds): ***History of East Africa***, Vol.II, Oxford University Press, Oxford, 1965.

- Hollingsworth, L. W: ***Zanzibar under the foreign office 1890-1913***, Macmillan & Co, London, 1953.
- Helmut Bley , Hugh Ridley : ***South-West Africa under German rule 1894-1914***, Heinemann, London, 1971.
- Iliffe, John: ***Tanganyika under German Rule 1905- 1912***, Cambridge University press, Cambridge, 1969.
- **————**: ***A Modern History of Tanganyika***, Cambridge University Press, Cambridge, 1979.
- Ingham, K: ***A History of East Africa***, Lonngmans, London, 1962.
- Justus, Strandes: ***The Portuguese in East Africa***, EALB, Nairobi, 1968.
- Ki-Zerbo, Joseph: ***Histoire de l'Afrique noire***, Librairie A. Hatier, Paris, 1972.
- Klen, Michel : ***Le défi Sud-Africain***, France Europe Editions, Nice, 2004.
- Klaus , J Bade: *Friedrich Fabri und der Imperialismus in* ***der Bismarckzeit (Revolution-Depression-Expansion)***, Freiburg im Breisgau, Munich 1975.
-Leopold, S. A: ***The German Colonial Claim***, Chambers Edinburgh London, 1939.
- Michael, W. Charney: ***A History of Modern Burma***, Cambridge University Press, Cambridge, 2009.
- Milton, Osborne: ***A Short History of Malaysia***, Allen and Unwin, Crows Nest NSW(USA), 2003.
- Nicholls, C.S: ***The Swahili Coast: Politics diplomacy and trade on the East African Littoral 1798 1859***, Allen & Unwin, London, 1971.
- Nellis, John: ***A theory of ideology: The Tanzania example***, Oxford University Press, Oxford, 1972.
- Oliver, Roland: ***The Missionary Factor in East Africa***, 1nd edition, Longmans, London, 1952.
- Oliver, Roland: ***The East Africa interior***, Cambridge University press, Cambridge, 1977.
- Oliver, Roland and Mathews, G: ***History of East Africa***, Vol.1, Oxford University Press, London, 1963.
- Oliver, Roland, and Sanderson, G. N.: ***The Cambridge history of Africa***, Volume 6 from 1870 to 1905, Cambridge university press, Cambridge, 1985.
- Parimala, v. Rao: ***Religious Identity and conflict in the Nationalist Agenda of Bal Gangadhar Tailk in Biswamoy, Pati***: ***Bal Gangadhar Tailk- Popular Readings***, Primus Books, Delhi, 2011.
- Rodney, W: A History of the Upper Guinea 1545-1800, Oxford: Clarendon Press.